واقع المرأة السورية في الأزمة الراهنة

تأليف: علياء أحمد

بيت المواطن
للنشر و التوزيع

واقع المرأة السورية في الأزمة الراهنة

علياء أحمد

واقع المرأة السورية في الأزمة الراهنة

«مشاركة سياسية وانزياح في المفاهيم والمواقف وتراخٍ
في المعايير ومعاناة قاسية»

واقع المرأة السورية في الأزمة الراهنة
علياء أحمد

الإخراج الفني: فايز علام
لوحة الغلاف: هشام زعويط
تصميم الغلاف: فادي العساف

الطبعة الأولى ـ 2014

ISBN: 978-9953-583-42-6

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأية طريقة سواء أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو خلاف ذلك إلا بموافقة كتابية مسبقة من الناشر ومقدماً.

الناشر:
بيت المواطن للنشر والتوزيع
دمشق ـ الجمهورية العربية السورية
هاتف: 78840213 961+
بريد إلكتروني:
baitelmouwaten@gmail.com

التوزيع:
أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي
شارع الحمرا ـ بناء رسامني
ص.ب: 6435 / 113 بيروت ـ لبنان
هاتف: 750054 1 961 +
فاكس: 750053 1 961 +
بريد إلكتروني:
atlasbooks@gmail.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن آراء الناشر.

الإهداء

إلى أمينة وأحمد

والداي في الروح والجسد.. منحاني الحياة وعلّماني شغفها.

وإلى جاد الكريم الجباعي

صاحب الفضل الأكبر في إنجاز هذا العمل.

تنويه

تمت كتابة هذا البحث بدعم من «مؤسسة اتجاهات ثقافة مستقلة»، وبإشراف جاد الكريم الجباعي.

مقدمة

الصورة النمطية، التي شكّلها المجتمع للمرأة، لم تتغيّر تغيّراً يذكر، وكذلك الأدوار المرتبطة بها، والتوقعات المنتظرة منها، ولا سيما دور الأم والزوجة الصالحة أو المطيعة. فالمرأة لا تزال تابعة للرجل أو مضافة إليه وخاضعة له، على الرغم من تعلُّمها وخروجها النسبي إلى ميادين العمل الوظيفي والمهني، سواء في مؤسسات الدولة أم في القطاع الخاص، وعلى الرغم من «مشاركتها» النسبية في الحياة العامة، ولا سيما في المجال السياسي، الشكل الأكثر تطوراً لمشاركتها في المجتمع، بعد حصولها على حق الانتخاب منذ عام 1949[1]. ومن الملاحظ أن الصفات التي يطلقها المتكلم على المرأة (الأم والأخت والزوجة والبنت) عندما تكون تابعة له، غير الصفات التي يمكن أن يطلقها عليها عندما تكون تابعة للآخر المختلف والغريب، ما يعني أن مكانة المرأة لا تزال تتحدد بالقيمة التي يضفيها الرجل عليها.

فقد تبيَّن لنا، من خلال البحث، أن الصفات التي تنسب إلى المرأة أو تنزع عنها، من وجهة نظر المتكلم، لها معادلها (السياسي) في الصفات التي تنسب إلى المرأة المعارضة أو الموالية أو المحايدة من وجهة النظر نفسها. فإن «إشكالية مشاركة المرأة في الحياة العامة مرتبطة بإشكالية

1- نذير فنصة، ***أيام حسني الزعيم***، مؤسسة النوري للطباعة والنشر، ط3، 1993، دمشق، ص131.

أعم وأعمق هي إشكالية نقص الاندماج الاجتماعي ونزاع الهويات المؤسس في أعماقه الخافية على تضاد الذكورة والأنوثة، وسيادة الأولى على الثانية، وفق مبدأ القوة والغلبة». هذا الارتباط قد يساعد في تفسير بعض مجريات الأزمة الراهنة، ومعنى انخراط النساء فيها وتأثرهن بها، ويكشف عن الخلفيات العميقة للجرائم المرتكبة بحق النساء، ولا سيما جرائم الاغتصاب. «فالمرأة تُحدَّد مرتين: مرة بصفتها امرأة، هي الأساس المطموس للمركزية الذكورية، ومرة بصفتها امرأة الآخر، المختلف والغريب والعدو، بما هو الأساس المطموس للمركزية الإثنية و/ أو المذهبية. والمركزية الأخيرة ترسم الخط الفاصل بين نساء المتن ونساء الهامش»[2]. فأوضاع نساء المتن اللاتي هاجرن مع أزواجهن وأولادهن طوعاً، لتلافي المخاطر المحتملة، تختلف جذرياً عن أوضاع نساء الهامش الذي تنتسب إليه النازحات والمهجرات في مخيمات اللجوء.

في جميع الأحوال، سنعتبر أن تعلُّم المرأة وخروجها إلى مجالات العمل المأجور يسمحان باعتبار مشاركتها في الحياة العامة رائزاً لمكانتها الاجتماعية، يبيِّن مدى تغيُّر الصورة النمطية للمرأة أو تخلخلها.

تطورت أشكال مشاركة المرأة في الحياة السورية العامة، فتبوأت «نساء النخبة» مناصب عُليا في الدولة، إلا أن مشاركتهن بقيت صورية وغير فعّالة، ولا تعبّر عن خصائص المرأة، بحكم الطابع الذكوري الفظ للسلطة، والولاءات العصبية والشخصية والحزبية، التي ترشحهن للمشاركة دون غيرهن. ما يعني أن المشاركة لا تخضع لمعايير الكفاءة المعرفية والعلمية والثقافية والمهنية، التي تُبرز شخصية المرأة، وتنعكس في عملها، وكذلك آليات التعيين والترقية[3]. فإن شعور المرأة بالفوز في المسابقة وبجدارتها

2- جاد الكريم الجباعي، ***فخ المساواة (تأنيث الرجل.. تذكير المرأة)***، مخطوط اطلعت عليه الباحثة، واستأذنت الكاتب في الاقتباس منه.

3- ظلَّ نظام المسابقات جارياً، لكنه معطل عملياً باشتراط «الموافقة الأمنية»، ونتائج المسابقات عرضة لمداخلات شتى.

بالعمل الذي تقدّمت له شرطان أساسيان لثقتها بنفسها وثقة الآخرين بها. لذلك لم تؤثر هذه المشاركة في آليات التفكير الاجتماعي والموقف من الأنوثة وطرائق تعامل المجتمع معها، الأمر الذي لا يزال يحول دون حرية المرأة واستقلالها الفعليين. وأسباب ذلك كثيرة ومتعددة، تكمن خلفها السلطة الأبوية أو البطركية، كما يسميها هشام شرابي[4]، والخلفيات الثقافية المتنوعة للمجتمع السوري، الإثنية منها والدينية والمذهبية. فعلى الرغم من اختلاف هذه المكونات وما يترتب عليه من تباين في العادات والتقاليد الاجتماعية، إلا أنها تتفق جميعاً في نظرتها إلى المرأة، وتُفضِّل الرجل عليها، وإن كان ذلك على درجات تتفاوت من بيئة إلى أخرى، إلا أن أساسه واحد، فالرجل أعلى من المرأة منزلة وأرفع مقاماً، وما يحق له لا يحق لها، و«الضلع القاصر»، الذي تمثّله الأنثى، في حاجة دائمة إلى وصاية الذكر وحمايته. هذا ما كرّسته، بقوة، الثقافةُ التقليدية، التي تبدي ثباتاً واستمراراً لافتَيْن للنظر، والشرائع الدينية التي تشترك، على اختلافها واختلاف تأويلاتها وتفسيراتها، في تبني نظرة دونية إلى المرأة استناداً إلى النصوص المقدسة. ففي اليهودية يبدأ الرجل المتزمت دينياً نهاره بعبارة: «الشكر لله الذي لم يخلقني امرأة»[5]! وفي المسيحية: «حين الله يكون رأس الرجل يكون الرجل رأس المرأة»[6]! وفي القرآن: «للرجال عليهن درجة»[7]!

4- راجع/ي: هشام شرابي، ***النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص13، نسخة إلكترونية مغفلة رقم الطبعة وسنة الطبع.

5- كارولين فورست، فياميتا فينر، ***العلمانية على محك الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية***، ترجمة: غازي أبو عقل، دار بترا. ط1، 2006، ص21.

6- المرجع السابق نفسه، وردت رسالة القديس بولس ص19.

7- القرآن، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة، 2: 228].
﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ =

وفي ظل غياب قوانين وتشريعات تلغي التمييز القائم ضد المرأة، وتركها عرضة لتحكُّم الرجل وتسلطه، تحت عنوان حقوقه الشرعية عليها، لم تؤثر مشاركة المرأة النسبية في الحياة السياسية في المُشرّع السوري، ولم تحدّ من هذا التمييز؛ الذي يتجلّى بوجه خاص في قانون الأحوال الشخصية[8]، وقانون العقوبات[9]، وينبذها من دائرة المواطنة على نحو صارخ، يتناقض مع الدستور ذاته، الذي، وإن لم ينص صراحة على المساواة بين النساء والرجال، يصرّح بمساواة جميع المواطنين أمام القانون[10].

من جانب آخر يلعب الإعلام دوراً تخليفياً لوضع المرأة، يبتعد عن دوره المفترض في نشر الوعي والتثقيف بحقوقها، ولا يدرجها في منظومة حقوق الإنسان، شأنه في ذلك شأن المؤسسات التعليمية التي نشأ فيها الإعلاميون والإعلاميات. بل على العكس من ذلك، يكرّس الإعلام في وسائله المتنوعة

= وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّه كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء، 4: 34]

8- في قانون الأحوال الشخصية أمثلة على التمييز ضد المرأة أكثر من أن نعدّها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: (المادة 72) «إذا زَوَّجت الكبيرة نفسها من غير موافقة الولي فإن كان الزوج كفؤاً لزم العقد وإلا فللولي طلب فسخ النكاح»، و(المادة 264) «اختلاف الدين بين المسلم وغيره يشكّل أحد موانع الإرث»، في حال كانت المرأة مسيحية تستطيع أن تتزوج بمسلم وتبقى على دينها، ولكن لا يحقّ لها أن ترثه، بينما يستطيع هو وأولاده أن يرثوها!

9- المواد 473، 474، 475 من قانون العقوبات التي تتناول موضوع «الزنى» خير دليل على ذلك، إذ نجد تمييزاً في الوصف الجرمي، فلا بدّ أن يمارس الرجل الفعل الجنسي في فراش الزوجيّة أو يتّخذ خليلة له جهاراً، ليوصف الفعل بأنه زنى، في حين لا قيود على اتّهام المرأة بالزنى، بغضّ النظر عن مكان وحيثيّات ارتكاب الفعل. ويطول التمييز وسائل الإثبات، فهي مُطْلقة للرجل ضد المرأة، ومقيّدة للمرأة ضد الرجل. وذروة التمييز تظهر عند معاقبة المرأة بضعف عقوبة الرجل رغم أنّ كليهما قاما بالفعل ذاته!، وفق المادة (513) من قانون العقوبات. المرأة التي تتّخذ من الدعارة مهنة لكسب العيش تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وإذا مارست الدعارة السرية تعاقب من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات حسب المادة (509)، بينما لا يعاقب الرجل (الزبون) وإنما يعامل كشاهد!

10- المادة الثالثة والثلاثون من الدستور السوري، الفقرة الثالثة منها تؤكد على المساواة بين المواطنين: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

تنميط المرأة وأسرها بقيود التقاليد القديمة، أو يجعلها أداة إعلانية ووسيلة استهلاكية تقلل من قيمتها الإنسانية وتمتهن كرامتها.

ولم تقم المؤسسة التعليمية، بمناهجها وكتبها، وطرائق التعليم المتبّعة فيها، وعلاقة المعلم بالمتعلم وعلاقة التعليم بالتنمية الإنسانية والبشرية والاقتصادية، لم تقم بوظيفتها التنويرية، كما يفترض بها أن تفعل، خاصة إزاء قضية شائكة، كقضية المرأة، بل تجاهلتها في مواضع[11]، وكرّست الأنماط التقليدية في مواضع أخرى.

لكنّ السنوات الأخيرة تشهد انزياحاً واضحاً في المفاهيم المتعلقة بالمرأة، وقد بدأت معالم صورتها النمطية تتغيّر تدريجياً، ليُعاد رسمها حسب معطيات جديدة فرضها تطور الحياة وضروراتها. فمع خروج المرأة للدراسة والعمل وازدياد أعداد النساء المتعلمات والعاملات، واقتحامهن للفضاء العام، وظهورهن في الشارع والمدرسة والجامعة ومواقع العمل والأماكن العامة الأخرى، كالأسواق والمقاهي ودور السينما والمسارح، بدأ النموذج الذي كرّسه التمييز الاجتماعي والثقافي عامة، والديني والقانوني خاصة، والذي حال دون استقلالها الذاتي، بدأ بالتغيُّر؛ فلطالما نُسبت المرأة إلى الرجل أباً كان أم زوجاً أم أخاً، وعُرفت من خلاله، واختصرت بأن تكون زوجة وأماً، بل هُيئت منذ نعومة أظفارها لهذين الدورين دون غيرهما. وحُوكمت وفق أخلاقيات خاصة بها تختلف في جوهرها عن أخلاقيات الرجل، فـ «ليست المرأة كالرجل أبداً»، و«ما يحق له لا يحق لها».. الخ. بدأ هذا النموذج في التغيّر تدريجياً، وظهرت اختراقات لكثير من المفاهيم والعادات المقيّدة للمرأة، وتراخى كثير من أفراد المجتمع «القيّمين على المرأة» في مواضيع عدة، فسمحوا لأنفسهم بالاختباء وراء المجموع والنمط الجديد الآخذ في الانتشار، وأصبح منطق من كانوا

11- لا تدرَّس الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان عامة، والنساء خاصة في المناهج التعليمية، سواء في المراحل الأولى أو في الجامعات، وتُغيّب هذه الاتفاقيات حتى عن كليات متخصصة ككلية الحقوق مثلاً.

متشددين حيال خروج المرأة من المنزل أن «لا بأس إن خرجت المرأة من المنزل، للدراسة، للعمل، فكثير من النساء يفعلن ذلك، فلا تَحَرُّج من ذلك، وليست مشكلة أن تخرج لممارسة هواية ما، أو للخروج مع الصديقات فهناك كثيرات حولها يفعلن هذا». ما يؤكد ذلك حماسة جمهور واسع للمتسابقات في مجال الرياضة ومسابقات الغناء خاصة، كبرامج «سوبر ستار» و«عرب أيدول». ولا يفوتنا أن ننوّه بفضل النساء الرائدات فكرياً وسلوكياً، وما تحلّين به من شجاعة وثقة بالنفس، وما تحمّلنه من نقد وغمز ولمز، فالسلوك يعلّم كالفكر، خاصة إذا كان ترجمة أمينة للأفكار والتصورات والقيم الحديثة.

هذا التراخي الجزئي عمل على حل عُقد كانت محكمة ومشدودة بقوة حول المرأة، وإن كانت الأدوار المُحبَّذة والتوقعات الاجتماعية لا تزال هي ذاتها، مع تعديلات طفيفة، فقد طرأت على هذه الأدوار والتوقعات تبدلات مهمة، فالزواج، مثلاً، لا يزال على الدرجة نفسها من الأهمية، ولكن سن الزواج ارتفع بصورة ملحوظة، لضرورة إكمال الفتاة تعليمها. وإنجاب الأطفال والأمومة مهمة أساسية ودور مهم، ولكن عدد الأطفال انخفض بصورة واضحة في البيئات المدينية والمتعلمة بوجه عام[12]، نتيجة أسباب عدة من أهمها ارتفاع سن الزواج وضرورات عمل المرأة وغلاء المعيشة.. إلخ، فضلاً عن تقدّم في مستوى وعي الأفراد المنفتحين على الأفكار والمبادئ والقيم الحديثة. وصارت الفتاة تُستشار في أمر زواجها، في كثير من الأسر، بل صارت تختار شريكها في غير قليل من الحالات، وتتحمل نتائج اختيارها. وتراخت القيود أكثر فأكثر على التعليم والعمل، لا في المدن فقط، بل في الأرياف أيضاً.

ومع استقلال المرأة اقتصادياً، ولو على نحو جزئي، انتشر وعي نسبي

12- نسبة الولادات المرتفعة في سورية من أعلى النسب في العالم، وصلت إلى 3.5 بالألف
http://ar.wikipedia.org/wiki

لدى كثرة من النساء برفض وصاية الرجل عليهن، وقد استطاع بعضهن الخروج من حَجْر الوصاية، إلا أن كثيرات ما زلن يعانين منها، وأكبر دليل على ذلك قلة النساء اللواتي يملكن استثماراً أو رصيداً أو عملاً خاصاً بهن[13]. ولعل لمشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة، أو لتحمّلها هذه المسؤولية وحدها، في غير قليل من الحالات، أثراً لا يقل عن أثر الاستقلال المادي في تغيير نسبي في مواقع السلطة (الأبوية)، أو تعديلها، ولا سيما في نطاق الأسرة النووية، مع بقاء السلطة الاسمية مطلقة للرجل في العائلة الممتدة والعشيرة، وفي المجتمع بوجه عام، كأن التطور الحاصل يمر خلسة أو يهرَّب تهريباً، فيسهل الرجوع عنه.

عموماً يمكن القول إن تغيّراً ما بدأ يطرأ على الثقافة وأنماط السلوك، في مواجهة الثقافة التقليدية، التي لا تزال سائدة، على الرغم من ذلك كله؛ ولا تزال تنمّط المرأة وتحدّد معالم شخصيتها. هذا التغيُّر جعل الأمر يختلط على بعضهم، وخاصة في ظل ثورة العلم والاتصالات، ومع حضور المرأة القوي في العالم الافتراضي، وممارستها لحريتها على نطاق واسع فيه، مما أوهم الكثيرات والكثيرين أن حقوق المرأة وحريتها قد أصبحت أمراً ناجزاً، ولا داعي للاستمرار في المطالبة بها، فكثير من النساء وصلن إلى مراكز عالية في العالم، حتى أن بعضهن اعتلين كرسي الرئاسة في بعض الدول، وفي سورية تقلدت المرأة مناصب ذات أهمية كبرى حتى وصلت إلى منصب «نائب» رئيس الجمهورية، وتسلمت نساء حقائب وزارية، وانتخبن عضوات في مجلس الشعب، ولا تخلو دائرة أو مؤسسة في الدولة من وجود المرأة فيها. إذاً أصبح من الترف ـ حسب هذا الرأي ـ الاستمرار في طرح قضية المرأة على طاولة النقاش، فهي إن تعرضت لضغوط من نوع ما فهي الضغوط ذاتها التي قد يتعرض لها الرجل في مجتمع يعاني من

13- نسبة النساء صاحبات العمل 1% واللواتي يعملن لحسابهن 11.7%، حسب نشرة قوة العمل 2010.

الفقر والبطالة والتخلف! «هذا الانطباع ليس قليل الأهمية، لأنه ينطوي على مقارنة ضمنية بين وضع المرأة الراهن وأوضاع الأمهات أو الجدات، مع أنه ذو نكهة ذكورية لرجولة مجروحة، ولا يخلو أن تتبناه كثيرات من النساء»[14].

لكن من يحملون مثل هذا الانطباع يتجاهلون أن التفاوت بين أوضاع النساء وأوضاع الرجال يعكس زيادة معاناة المرأة من التمييز بأشكاله كافة، والعنف بأنواعه، علاوة على آثار الأمية، والفقر.. الخ، وإن كان تحديد نسبة التفاوت أكثر صعوبة في سورية، بسبب عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية وواضحة، والتستر على أشكال الاضطهاد والتعنيف. إلا أن المعلومات العامة المعروفة عن نسب المشاركات في صنع القرار، والأميات، وضحيات جرائم الشرف ..[15] تعتبر مؤشرات دالة على شدة التفاوت وضعف استقلال المرأة، وضعف مشاركتها في مجتمعها. فإنّ مشاركة السوريات المحدودة في الحياة السياسية لم تؤدِّ إلى تخلصهن من نير التمييز والتهميش، أو الحد من ممارسة العنف عليهن. فالقوانين والتشريعات لا تحتوي نصاً واضحاً يعرّف التمييز أو العنف ضد المرأة ويجرمهما، بل على العكس من ذلك، ما زالت جرائم الشرف تلقى أعذاراً مخففة تبيح قتل النساء[16]،

14- من خلال النقاش مع المشرف رأت الباحثة إثبات هذه الفكرة.

15- لم يتجاوز عدد الوزيرات المشاركات في الحكومة الأخيرة 3 وزيرات من أصل 30 وزارة، وزيرة السياحة، وزيرة الثقافة، وزيرة دولة لشؤون البيئة، ومن أصل 250 مقعداً في مجلس الشعب، فازت 30 امرأة، أي بنسبة 12% فقط من التمثيل. وجدير بالذكر أن جميع النساء الفائزات لم يكنّ مستقلات، فبحسب (الكتيب التعريفي للمرأة في سورية): مشاركة المرأة في مجلس الشعب منذ الدور التشريعي الأول عام 1973م حتى الآن ما زالت محدودة ومقتصرة على عضوات أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية. حسب بيان صادر عن وزارة الداخلية اعتبرت سورية في المركز الثاني بعد اليمن في جرائم الشرف.

http://www.jpnews-sy.com/ar/news.php?id=33098

وحسب التقرير الوطني الأول للسكان تزداد الأمية «لدى البالغات من الإناث لتتجاوز الـ (25%)». واستناداً إلى التقرير ذاته وفي عام 2006 فإن «نصف النسوة في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور هنّ أميات».

16- تنص المادة 548 من قانون العقوبات على أنه: «يستفيد من العذر المخفف من فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنا المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص =

واغتصاب الزوجة لا يعتبر جريمة[17]، ولم تستطع المرأة السورية حتى الآن منح جنسيتها لأطفالها[18].

التفاوت والتمييز المشار إليهما لا يستنفدان معاناة النساء في مجتمعنا، وغيره من المجتمعات؛ والمقاربة القانونية أو الحقوقية، قد تخفي التناقض الصارخ والحاد في الآليات التي يتعاطى بها المجتمع مع المرأة، التي تعاني مما يمكن تسميته «الاغتراب النسوي»، الذي يتجلى في تماهي معظم النساء مع التسلط الذكوري، وتبني السياسية التمييزية ضدهن، فيكرّسنها من خلال تربيتهن للأنثى على الصعيد الفردي، ودفاعهن عن الإساءة للنساء على الصعيد المجتمعي والقانوني، كما بررت رئيسة الاتحاد العام النسائي الذي هو منظمة شعبية لنساء الجمهورية العربية السورية (الهامش 83) ورئيسته هي عضوة في حزب البعث العربي الاشتراكي جرائم الشرف بأن هدف مرتكبيها هو «حماية طهارة المرأة العربية»[19]، أو كتصويت عضوات مجلس الشعب ضد مشروع قرار منح جنسيتهن لأطفالهن[20].

«المساواة القانونية»، التي لم تنجز في سورية بعد، لا تعني تحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛ فهذه، أي المساواة القانونية الصورية،

= آخر فأقدم على قتلها أو إيذائها أو على قتل أو إيذاء أحدهما بغير عمد على أن لا تقل العقوبة عن الحبس مدة سنتين في القتل».

17- يعرّف الاغتصاب في المادة 489 من قانون العقوبات: «من أكره غير زوجه بالعنف أو بالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على الأقل». هذا ما تدعمه المادة (490) التي تنص على: «يعاقب بالأشغال الشاقة تسع سنوات من جامع شخصاً غير زوجه لا تستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي أو بسبب ما استعمل من ضروب الخداع».

18- حدد المشرّع السوري شروط اكتساب الجنسية العربية السورية وفقاً لقانون الجنسية الصادر 1969 بالمرسوم التشريعي 276 حسب: حق الدم: حق الفرد الذي يولد من أب يتمتع بجنسية سورية باكتساب جنسية هذه الدولة بمجرد ميلاده. حق الإقليم: وهو من يولد في الأرض السورية، يكتسب جنسيتها بشرط ألا يثبت نسبه إلى أبيه في تاريخ الميلاد (وهذا يشمل اللقطاء). حق الدم والإقليم: يعتبر عربياً سورياً حكماً من ولد من أم عربية سورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه. (وهذا يعني الأولاد غير الشرعيين لأمهات سوريات).

19- كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر، دار النهار، ط1، 2011، ص337.

20- www.amanjordan.org/articles/index.php?news=3062

وحدها، إجحاف بحق المرأة إذا لم تقترن بحرية المرأة واستقلالها واحترام خصوصيتها. إن إقرار حقوق المرأة ونيلها حريتها بالكامل يتعلقان بتحقيق استقلالها الذاتي الذي لا ينفصل عن استقلال الرجل في الوقت نفسه، ويحتاج إلى إزالة العقبات المجتمعية والدينية التي تحول دون ذلك، وهذا يتحقق، في بداية الأمر، من خلال الفهم الصحيح والتطبيق العملي لمفهوم المواطنة. «وتجدر الإشارة هنا إلى فرق جوهري بين شعار «مساواة المرأة بالرجل»، الذي يتردد في الخطاب السياسي والقانوني، وبين فكرة «المساواة بين المرأة والرجل»؛ لا لأن الصيغة الأولى تجعل الرجل مثالاً ومعياراً فقط، بل لأن الرجل، في المجتمع البطركي، (وفي المجتمعات الحديثة أيضاً) إما سيد متسلط وإما تابع، إما مطرقة وإما سندان. هذا ما يدرج قضية المرأة في الدراما الإنسانية، أو في حركة التاريخ، كالدراما الإنسانية السورية التي تحوّلت، إلى مأساة. الطابع الدرامي للحراك السلمي، الذي انبثق من القاع الوجودي للسوريين، ومآله إلى نزاع مسلح أثر سلباً في جميع نواحي الحياة المدنية والسياسية، وانعكس انعكاساً حاداً على أوضاع النساء والأطفال، الفئات الأكثر تضرراً من النزاعات، هو ما يبرر البحث، في إمكان تغيُّر ذي شأن في شخصية المرأة وأشكال مشاركتها في «الحياة النوعية» العامة»[21].

فالآمال التي أيقظها «الربيع العربي» في نفوس المؤمنات والمؤمنين بقضية المرأة، وإمكان انتقال الثورة من العالم الافتراضي، الذي وجدت فيه بعض النساء فضاء من الحرية، إلى العالم الواقعي الحي، كما حدث في تونس ومصر، دفعت بكثير منهن إلى التحوّل عن ممارسة حريتهن في العالم الافتراضي إلى ممارستها على أرض الواقع، فتحوّلت مشاركتهن الصورية السابقة إلى مشاركة حقيقية، على الرغم من المخاطر وارتفاع مؤشر التمييز ضد المرأة باطراد، مع زيادة انتشار الفوضى والعنف والتهجير

21- عن جاد الكريم الجباعي، ***فخ المساواة***، المصدر السابق، بتصرف.

والاختفاء القسري. إلا أن الحلم بأن تتحوّل المرأة من كائن منفعل إلى ذات فاعلة ومستقلة أصبح أمراً ممكناً، في ظل تجربتها الجديدة، وانخراطها بأشكال متعددة، في الأزمة. لذلك، سيحاول البحث أن يجيب عن **السؤال المركزي الآتي**:

هل يمكن أن يشكّل انخراط المرأة السورية في الأزمة، موالاةً أو معارضةً، معبراً إلى إنجاز بقية حقوقها، من خلال تغيُّر ما في وضعيتها ومشروع استقلالها وتحقُّقها الذاتي ومكانتها الاجتماعية ووظيفتها التربوية وصورتها النمطية، أم يزيد من معاناتها؟

1. تحديد المفاهيم:

نعرِّف الانخراط في الأزمة: بأنه نوع من المشاركة السياسية، وهذه مستويان: مشاركة في الحياة الاجتماعية أو المدنية العامة، ومشاركة في حياة الدولة. وسنقصر اهتمامنا على الأولى، ونحدد مستوى المشاركة في الحياة المدنية العامة ابتداء من الحد الأدنى، أي حق الكلام: الانتقال من وضعية من تسمع وتسكت «كوني جميلة واصمتي!» (مثل فرنسي)، إلى وضعية من تسمع وتتكلم وتمارس نشاطاً تلقائياً أو منظماً في تنظيمات المجتمع المدني، على اعتبار السياسة لا تزال شأناً ذكورياً في المجتمع التقليدي، كالحرب:

(كُتِب القتلُ والقتالُ علينا وعلى الغانيات جرُّ الذيول)

انزياح المفاهيم: يعني تغيُّرها النسبي والتدريجي واكتسابها دلالات جديدة. كانزياح مفهوم الحق، من الحق الذي تقرره القوة، إلى الحق الذي يقرره القانون، ما يجعل تعديل القوانين أو تغييرها موضوع كفاح مدني وسلمي، ويتيح للنساء خاصة اللجوء إلى القضاء المدني، وطلب حماية الدولة. وتحوُّل مفهوم الواجب، من الواجب الذي تقرره أو تفرضه الأعراف والتقاليد والشرائع الدينية، إلى الواجب الأخلاقي النابع من الضمير الفردي، كواجب الدفاع عن الوطن والدفاع عن المظلومين أو عن معتقلي

الرأي، وبضمنهم الذين يخالفوننا في الرأي والتوجه، أو إغاثة النازحين والمهجرين، بغضّ النظر عن أصولهم وفصولهم، ومفهوم التضحية من المعنى الديني إلى المعنى الاجتماعي والوطني. واكتساب الشراكة معاني جديدة، كالشراكة في الوطن، ووصف الحبيب والزوج بالشريك، والأنثى شريكة، للدلالة على التكافؤ وحرية الإرادة لدى الطرفين.. إلخ. ومن هنا الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة، بصفتها مواطنة، وشريكة للرجل في الوطن، ومكافئة له في المكانة وحرية الإرادة، على اعتبار الإرهاصات الملموسة لما نأمل أن يكون.

تراخي المعايير: يعني تخلخل القيم الاجتماعية العامة، والقبول النسبي بما لم يكن مقبولاً، ولو على مضض، من قبل القيّمين وأولياء الأمور، كالقبول بخروج المرأة إلى الشارع ومشاركتها في المظاهرات.. والقائمة طويلة.

2. المنهج المستخدم في البحث:

سيعتمد البحث المنهج الوصفي، لمحاولة الاقتراب من الواقع أو مقاربته، كما هو، من خلال بسط المعطيات المتاحة (والمحدودة بمساحة البحث)، وتلمّس آثارها في عينات مختارة من النساء، عن طريق المقابلات الشخصية. والمنهج التحليلي، لاستخلاص ما أمكن من المبادئ الحاكمة والتوصل إلى نتائج ليست مقررة سلفاً.

3. الدراسات السابقة:

نظراً إلى حداثة الموضوع، ثمة ندرة في الدراسات السابقة الخاصة بسورية، التي يمكن الرجوع إليها، وقد أتيح للباحثة ثلاث دراسات، منها دراسة للباحثة السورية ناريمان عامر بعنوان «***حضور المرأة السوريّة في ظل الحراك الشعبي السوري***». في هذه الدراسة، تبتعد الباحثة ناريمان عامر «عن الإجابة المباشرة عن بعض الأسئلة العامة، والمتداولة في قضية المرأة من قبيل مدى تراجع أو زيادة حضور القيم الأبوية في أثناء الحراك

في سورية، تمدد أو تقلص مجالات مساحات الحركة بالنسبة للمرأة السورية» لأن الإجابة المباشرة عن هذا النمط من الأسئلة تتضمن، برأيها، «خطأ أبستمولوجياً، ففي ظل الاضطرابات الاجتماعية تأخذ الظواهر الاجتماعية الناشئة شكل مؤشرات، أكثر منها إجابات نهائية». وهذا مما يحسب لها. تطرقت في المقدمة إلى تنوّع المكوّنات الثقافيّة والاجتماعيّة للمجتمع السوري، الذي أفضى إلى تعدّد مستويات الهويّة الواحدة، وأوضحت أن المرأة السورية لم تكن غائبةً، بل حققت حضوراً رسمياً وأهلياً، وإن كان دون المستوى المطلوب.

ولاحظت أن هناك تغيُّراً طارئاً في وضعية المرأة السورية، مع انطلاق الحراك الشعبي، موضحة أن «هذا التغيّر ساير انتقال القضية السورية من مرحلة الحراك السلمي، الذي دام أشهراً قليلةً إلى مرحلة الحراك المسلّح، الذي لوّنته الصبغة الإسلامية بشكلٍ واضحٍ وجليٍّ». وظهرت العديد من الإشكاليات التي كانت المرأة فيها الحلقة الأضعف، من أهمها: إشكال الهوية، إشكال التمثيل السياسي، وآثار الحراك الشعبي: النزوح، التهجير، الفقد، الاغتصاب، الفقر، الاضطهاد بأشكاله كلِّها..».

وتحت عنوان «المرأة السورية والحراك الشعبي في سورية» أشارت إلى تشظي الهوية النسوية السورية، وتنامي هذا التشظي، مع العسكرة وازدياد العنف والعنف المضاد، خاصة في مناطق سيطرة الجهات الأصولية، في إشارة إلى «جبهة النصرة» المهدِّدة للحضور النسوي بمختلف مستوياته.

تصف ناريمان عامر الحضور النسوي في سورية بـ «ثلاث جزر متجاورة»: حضور ضعيف للمرأة في مناطق المعارضة المسلحة، وآخر بقي على حاله السابقة في مناطق مستقرة يمكن اعتبارها موالية للنظام، ويزداد هذا الحضور في مناطق لا يزال الصراع فيها قائماً (دمشق وريفها). وحددت أشكال حضور المرأة في الحراك الشعبي بـ: **الفاعلية الميدانية**، كالمشاركة في المظاهرات والاعتصامات، وإصدار البيانات،

وبروز أسماء ناشطات قُدن حركات احتجاجية متميزة، ونساء خرجن عن السلطة البطريركية، وقيم الأبوية وتحدّينها. ولكن مع عسكرة المشهد في الشارع انحسر دور النساء وتراجع إلى حد كبير، إلا أنه لم يختفِ. و**الفاعلية الثقافية**، وهنا، أشارت إلى نماذج من المشاركة النسائية في التجمّعات الفنية والثقافية. و**التمثيل السياسي** في مختلف التشكيلات السياسية المعارضة للنظام، وأشارت إلى عدم وجود نسب ثابتة فيها نظراً لانضمام النساء إليها ثم انسحابهن منها. وعرجت على مؤتمرات وملتقيات خاصة بالنساء السوريات، هدفها تمكين المرأة السورية من القيام بدور فعال في عملية السلام، واقتراح آليات ضغط لوضع دستور جديد يرفع من مستوى مكتسبات المرأة السورية. ثم تناولت آثار الحراك الشعبي والنتائج الكارثية على النساء خاصة. وختمت بدروس الثورات العربية ومقترحات للحركات النسوية العربية.

وإذ يتفق بحثنا مع الجانب الوصفي في بحث ناريمان، يميل إلى أن للحراك في طوريه، السلمي والمسلح، أثراً مزدوجاً: كاشفاً ومنشئاً، كاشفاً لهوية نسوية منسية ومهمشة، ومنشئاً لإرهاصات هوية نسوية سورية، تعيد ترتيب العناصر ما قبل الوطنية وتمنحها مضموناً وطنياً، غاب عن التداول الثقافي خمسين عاماً ويزيد، وحلّت محله (هوية سياسية) عربية أو إسلامية مفترضة، لم تكن سوى غطاء للهويات الفعلية، ما قبل الوطنية، وقد عبّر عن ذلك شعار: (الشعب السوري واحد). وما لاحظته الباحثة ناريمان من تشظي الهوية النسوية، هو نتاج ثقافة هذه الحقبة التي أشرنا إليها و«أثر من آثار البنية البطركية والنظام السلطاني القديم والمحدث»، والثقافة (القومية) التي عممها الاتحاد النسائي دليل واضح على ما ندعي.

الدراسة الثانية (غير منشورة) للباحثة سوسن زكزك بعنوان «***الانتقال الديمقراطي في سورية وقضايا النساء السوريات***» قدمتها لمنظمة الإسكوا، وقد أعطت نسخة منها للباحثة، مشكورة، للمساهمة في البحث الذي بين أيدينا.

تستهل الباحثة، سوسن، مقدمتها بالقول أن «لا ديمقراطية دون إدراج حقوق النساء في عملية التحوّل الديمقراطي». وتشير إلى أن التمييز ضد النساء يتركز في الفضاء الأسري، بسبب تخلي الحكومات العربية عن مسؤوليتها في تنظيم حقوق الأفراد داخل الأسر، وتركها للمرجعيات الدينية المتحكمة بحقوق النساء، بحجة «المقدس».

يناقش البحث في القسم الأول منه أوضاع النساء السوريات حتى نهاية عام 2010، **وينتقل في القسم الثاني إلى «أوضاع النساء السوريات بعد آذار 2011»**. في هذا القسم المتصل مباشرة بموضوع بحثنا، تبيّن سوسن أن مؤشرات التنمية المتصلة بالنساء سلبية، نتيجة الأزمة التي تعيشها البلاد، وتتوسع في إبراز المخاطر والصعوبات التي تواجهها النساء، كالاغتصاب، وتقييد الحركة في العمل والدراسة، ومعاناة اللجوء، والعنف، والفقر، وصعوبة إدارة الحياة المنزلية، وارتفاع نسبة المعيلات لأسرهن.

وفي مقارنتها لقضايا النساء في برامج الفعاليات السياسية بين الحكومة والمعارضة، تجد الباحثة أن: الحكومة لم تغيّر من سياستها تجاه النساء، بل على العكس جاء الدستور الجديد بإضافات تكرّس السلطة المطلقة للمرجعيات الدينية على حيوات النساء، وأن المعارضة لم تختلف في مقاربتها عن مقاربة النظام، فقد غابت حقوق النساء إلا فيما ندر، وإن ذُكرت المرأة في بعض الوثائق فقد كانت محمّلة بعبارات ملتبسة ومتناقضة. وتختم الباحثة دراستها بالتأكيد على ضرورة وجود ضمانات دستورية، وضمانات قانونية تحمي المرأة من التمييز والعنف، وأن قوانين المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية وفي المجتمع المدني هي من أهم ضمانات وجود حركة نسوية قوية.

لا شك في أن التمييز ضد النساء يتركز في الفضاء الأسري، ويتأسس في الأسرة، ولكن هذا ليس «نتيجة لتخلي الحكومات العربية عن مسؤوليتها في تنظيم حقوق الأفراد داخل الأسرة وتركها للمرجعيات الدينية»، بل

بسبب التضامن التاريخي بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، وهو تضامن يهدف دوماً إلى إحكام السيطرة على المجتمع، سواء بقوة السلطة المباشرة، أو بالقوة المعنوية، التي يمثلها الدين.

الدراسة الأخيرة بعنوان ***«مشاركة المرأة السورية في الحياة السياسية»*** لجاد الكريم الجباعي منشورة في كتاب جمع عدة دراسات تحت عنوان «المشاركة السياسية للمرأة العربية، تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة»، برعاية المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس عام 2004. وقد رأينا أن نشير إلى هذه الدراسة (القديمة) لاقترانها بالحراك الثقافي الذي شهدته سورية بين عامي 2000 ـ 2005، ولأنها تدرج قضية المرأة في التصور النظري للتحوّل الديمقراطي، وتقرنها بالمواطنة المتساوية والتشارك الحر.

يلقي الباحث الضوء على مشاركة المرأة السورية في الحياة السياسية بدلالة متغيرين، هما الحقوق التي نالتها المرأة السورية، والحريات التي تتمتع بها، ويفترض أن الفرد، ذكراً وأنثى، هو الأساس الطبيعي للمجتمع المدني، والمواطن والمواطنة، هما الأساس السياسي، المدني، للدولة الحديثة، ويؤكد أن المشاركة السياسية، مشروطة بالانتقال من «الجماعة الطبيعية» إلى الجماعة المدنية، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

ويرى أن الجماعات البشرية تتراخى في التزام المعايير الاجتماعية، والأخلاقية منها خاصة، في المراحل الانتقالية، ولا يعتقد أن هذا التراخي هو من قبيل المشاركة السياسية، بمعناها الحديث، ولكنه يمهد السبيل للتغيير الاجتماعي؛ بقدر ما تتوفر قوى التغيير على القوة والنفوذ والجذرية والمثابرة، وبقدر ما تعبّر عن مصالح جذرية لمختلف الفئات الاجتماعية. ويبيّن كيف انعكس ذلك على أوضاع النساء بسبب تزحزح موقف المجتمع من قضايا تعليم المرأة، وخروجها للعمل، الأمر الذي ساهم في إحراز

حقها في العمل وحقها في التعليم، وهما شرطان ضروريان لنيل بقية الحقوق، وشرطان ضروريان لمشاركتها في الحياة السياسية أيضاً.

يناقش الباحث الاتفاقيات المتصلة بحقوق المرأة، ومدى تطابق القوانين الوطنية مع هذه الاتفاقيات، على اعتبار القوانين الدولية تسمو على القوانين الوطنية، ويخلص إلى القول بأن سورية لا تطبق أياً من الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق المرأة بوجه عام، وحقوقها السياسية بوجه خاص، وأن قوانينها النافذة لا تزال تنطوي على تمييز واضح بين المرأة والرجل. فمشاركة المرأة في المجالس التشريعية ومجالس الإدارة المحلية والبلديات، وفي المنظمات والأحزاب والأجهزة السياسية والنقابات ومراكز صنع القرار، لا تعبّر عن نسبة النساء في المجتمع أو مشاركتهن في الحياة العامة، فهو إشراك بقرار سياسي مسبق. وأن دور المرأة في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية يكاد لا يذكر، وخاصة بعد تأسيس «الاتحاد العام النسائي» الذي كانت الغاية من إنشائه، تأطير النساء السوريات في منظمة رديفة للحزب (لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية)، وحظر أي نشاط نسوي سياسي أو اجتماعي أو ثقافي خارجه؛ وكذلك استيعاب الشابات والشباب في «اتحاد شبيبة الثورة» و«الاتحاد الوطني لطلبة سورية».

ويُجْمل الباحث العقبات التي تعوق مشاركة المرأة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية؛ في هيمنة العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والقيم الأخلاقية الموروثة، والاستبداد المحدث بنوعيه: السياسي والديني، والطابع الذكوري للثقافة والتربية، والبنية الأيديولوجية للأحزاب القومية والإسلامية والاشتراكية، وغياب فكرة الدولة الحديثة.

ويقدّم الباحث نتائج ومقترحات؛ مبيّناً أن مشاركة المرأة في المجال السياسي الوطني هي الرائز الفعلي لما نالته من الحقوق وما تتمتع به من حريات، داعياً إلى مجموعة من الإجراءات منها؛ إيلاء التربية الأهمية التي

تستحقها، وإعادة النظر في مناهج التعليم وأساليبه وفي أنظمة المدارس وتأهيل الهيئات التعليمية، في ضوء الأفكار والمبادئ والقيم الإنسانية والعلمانية والديمقراطية، قيم الحرية والمساواة والعدالة، وإلغاء قوانين الأحوال الشخصية وسائر القوانين والتشريعات التي تنطوي على أي نوع من أنواع التمييز بين المواطنين، وخاصة إزاء المرأة، وإطلاق حرية التفكير والتعبير والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في رحاب المجتمع المدني.

فرضيات البحث:

ـ انخراط المرأة السورية في الحراك يشكّل نقطة تحوّل لممارسة حقوقها واستكمالها.

ـ يسهم الانزياح المطَّرد للمفاهيم، وتراخي المعايير، في افتتاح مشروع استقلال المرأة وتحقّقها الذاتي وتحسين مكانتها الاجتماعية ووظيفتها التربوية وتغيير صورتها النمطية.

ـ تحوُّل الحراك إلى نزاع مسلح بين جهات مختلفة، منها جهات متطرفة دينياً، وزيادة أشكال العنف، يحدّ من مشاركة المرأة السياسية، ويزيد من معاناتها، ويؤثر في استحقاقاتها المنجزة، ويمنع استكمال بقية حقوقها.

تنطلق هذه الفرضيات من رؤية للحراك الشعبي على أنه «حدث تاريخي كسر حالة الركود التي رانت على المجتمع عقوداً طويلة، وكسر معها الهيبة السلطانية (المحدثة)، هيبة السلطة، التي هي الوجه السياسي للهيبة البطركية، وهذا هو المعنى الدراماتيكي للحدث والمدخل إلى ظهور المرأة ويقظة الأنوثة، على نطاق واسع. المؤسف أن الانجرار إلى النزاع المسلح حال دون ترجمة هذا الحدث ثقافياً وأخلاقياً بما يشكّل عتبة جديدة حاضنة لممارسة اجتماعية وسياسية غنية بالدلالات الأنثوية، برزت تباشيرها في الطور السلمي، ولم تخبُ كلياً حتى اليوم. فإن شعار

«الشعب السوري واحد» والمثابرة على السلمية عدة أشهر غنيّان بالدلالات الأنثوية، على اعتبار الأنوثة قوة ربط وتنسيق في التنظيم الاجتماعي، وقوة دافعة إلى التوافق والسلم. ويمكن تلمّس هذه الدلالات الأنثوية في علاقات النسب والمصاهرة، وأثرها في تشكّل القوى وبناء التحالفات، وفي «التبادلية الاجتماعية» الملازمة لـ «الزبانة السياسية» في الوضع السوري، قبل 2011، إذ اقترن التطلع إلى المناصب السياسية الحساسة بـ «تحسين المكانة الاجتماعية» من طريق المصاهرة. يمكن تصوّر خريطة اجتماعية اقتصادية لتوزع القوى لا تختلف كثيراً عن الخريطة السياسية»[22].

وإذا كانت الفرضية الثالثة متناقضة مع سابقتيها، في الظاهر، فلأنها مستوحاة من طبيعة المرأة وما تمتاز به من قوة روحية وذكاء عميق وحكمة ورحمة، فليست الكائن الضعيف و«الناقص» و«الضلع القاصر» إلا إذا كان إيثار الحياة وحفظها والاحتفاء بها ضعفاً. وفي جميع الأحوال، لا بدّ للبحث الموضوعي أن يرصد حركة المد والجزر في مشاركة النساء. وهذان لا يتوقفان على الشروط الموضوعية فقط، كازدياد وتيرة العنف، إذ لا بدّ من ملاحظة انكفاء عدد غير قليل من الشباب الذكور أو تحوّلهم إلى أعمال الإغاثة، أو رجوع بعضهم إلى العالم الافتراضي، بسبب اهتزاز صورة المستقبل في أذهانهم وتغيُّر إحداثياتها.

22- نوقشت فرضيات البحث ومنطلقاتها، مع الأستاذ المشرف، واستفادت الباحثة من الصياغات التي اقترحها.

أشكال مشاركة المرأة وانخراطها في الأزمة الراهنة

من نافل القول أن المشاركة السياسية؛ هي تعبير فعلي عن المواطنة، في دولة القانون الضامنة لحقوق أفرادها، دون أي تمييز بينهم على أساس الجنس، أو الدين، أو اللون، أو الانتماء.. الخ. ويعتبر الجميع مواطنات ومواطنين متمتعات ومُتمتعين بالحقوق نفسها، ومطالبات ومُطالبين بالواجبات المدنية ذاتها، تحت مظلة القانون؛ السلطة الأعلى في الدولة. وفي سورية لا يمكن أن نجتزئ مشاركة المرأة ونفصلها عن مشاركة جميع المواطنين السوريين في الحياة السياسية، التي كانت تدور في فلك الحزب الواحد والأحزاب المتضامنة معه لعقود طويلة، بعيداً عن وجود أحزاب سياسية معارضة على أرض الواقع السياسي، فلم يتفق أن وجد في الحكومات السورية المتعاقبة، حزب أو أحزاب معارضة، كما هو معروف في الدول ذات التعددية السياسية الفعلية، تشارك في الحياة السياسية الرسمية للدولة[23]، وتساهم من خلال علاقة جدلية تعتمد

23- ضمت الجبهة الوطنية التقدمية (حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً للجبهة، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الشيوعي السوري، تنظيم الوحدويين الاشتراكيين، حركة الاشتراكيين العرب، وفيما بعد انضم الحزب القومي السوري الاجتماعي)، ومن أهم الأحزاب المعارضة المعروفة: أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي وهي (حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي، حزب العمال الثوري العربي، والاشتراكيون العرب، وحزب البعث العربي الديمقراطي)، هذا ولا ننسى وجود حزب الإخوان المسلمين، للمزيد راجع: هاشم عثمان، ***الأحزاب السياسية في سورية، السرية والعلنية.***

النقد، والمحاسبة والمساءلة، وتجسد مفاهيم حضارية تتجذر في أرض الواقع، كممارسة فعالة تتمثلها جميع مكونات المجتمع، مثل المواطنة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات الشخصية والعامة، واحترام الاختلاف، وقبول الآخر..الخ، فحزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع[24]، وبقية أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية منضوية تحت لوائه، وأعضاؤه يسيطرون على الحياة السياسية، بل على حياة الدولة كلها من ألفها إلى يائها، فهم في المناصب السياسية الحساسة، ومواقع صنع القرار سواء في المجالس التشريعية، أو في الوزارات، ومجالس الإدارة المحلية، وحتى في النقابات والمنظمات الشعبية[25]، بالتالي انخرط ضمن صفوفه الملايين من السوريين بقرارهم الشخصي أو من دونه[26]، ووجد كثيرون في ذلك فرصاً لتحقيق منافع شخصية، مبتعدين عن الممارسة السياسية، التي تتضمن تفعيل الحقوق والحريات. أما الأحزاب المعارضة فبقيت سرية، مهمشة، بعيدة عن الممارسة السياسية الفعلية، ونشطت في ظروف صعبة، وغير ملائمة، نتيجة ملاحقة أعضائها، وتعرّضهم للاعتقال فترات طويلة من الزمن، مما جعل المنتسبين إلى هذه الأحزاب، على اختلاف أيديولوجياتها، محدودي العدد، ومقتصرين على نخبة تملك قضية؛ قومية، أو إسلامية، أو اشتراكية تؤمن بها، وتدافع عنها رغم كل

24- حسب المادة الثامنة من الدستور السابق «الدستور الدائم» للجمهورية السورية.

25- إشارة إلى أنها منظمات سلطوية مخترقة أمنياً.

26- يُخرط الأطفال في المرحلة الابتدائية «الحلقة الأولى» في منظمة طلائع البعث، ثم يُنقلون في المرحلة الإعدادية «المتوسطة» إلى منظمة شبيبة الثورة، وكلتاهما تابعتان لحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي المرحلة الثانوية يُنسّب جميع الطلبة إلى حزب البعث كأعضاء أنصار، ثم يخضعون لدورة تؤهلهم ليكونوا أعضاء عاملين في الحزب، وهذا له نتائجه الإيجابية عليهم من حيث المحفزات التي تعطى لهم كأعضاء عاملين وخاصة الذين يخضعون لدروات صاعقة أو قفز مظلي، وقلما يوجد من يرفضون هذا التسلسل، في الانتساب، وإن وجدوا يكونون منتمين إلى أسر تفرض عليهم أيضاً الحزب الذي تتبناه هي، فيجد المرء نفسه، مسيّراً لا مخيّراً، بعضوية حزب لا يدري عنه إلا أن هناك من اختاره له.

المخاطر والاستبعاد على المستوى الرسمي والشعبي، وعدم امتلاك حق التعبير عن الرأي لتنشر فكرها.

أسباب الوضع السياسي الراهن متعددة ومختلفة، أبرزها يتعلق بمنهجية هذه الأحزاب (حزب البعث وأحزاب الجبهة أو أحزاب المعارضة على حد سواء)، فحزب البعث وبقية أحزاب الجبهة أحزاب عقائدية، لا تسمح بتداول السلطة، وينطبق الوضع ذاته على أحزاب المعارضة التي تشبه في عقائديتها أحزاب السلطة، ويعكس الطرفان بنية المجتمع التقليدية البطريركية من جهة، والدينية من جهة أخرى، فالحياة السياسية قائمة على التراتب الهرمي، وعلى العقائد، والمرجعيات العليا هي التي تحتكر الحقيقة وحدها، الأمر الذي لا تستطيع الأحزاب في الدول المتقدمة ادعاءه، إضافة إلى أن هذه الأحزاب لا تفرض عقائدها على المجتمع، بل تطرح برامجها عليه، فإن لم تنل الموافقة تعدل هذه البرامج في ظل سياساتها المعلنة، وبالتالي تتمتع بالمرونة الكافية التي تسمح لها باستمالة مؤيدين أو تتسبب بظهور معارضين، حسب ما تطرحه من برامج وتصورات لخدمة المجتمع، أما الأحزاب العقائدية، فتطرح ثنائية «إما معنا وإما ضدنا» المتماثلة مع «الإيمان والكفر»، ذلك وحده يشرح ما تحمله من بنية تخلفية غير قابلة لاحترام الآخر واختلافه. وهو مجذّر إبستمولوجياً وأخلاقياً.

الأمر الذي ولّد حالة غير طبيعية على صعيد الحياة السياسية لدى كل من الطرفين؛ الحزب الحاكم الذي استمرأ حالة خضوع الجموع له، واستمرأت الجموع نفسها هذا الخضوع، فنتج من ذلك سلبيات واضحة في أدائه وتطوره، وكذلك الأحزاب المعارضة التي عانت من أمراض العمل السري ونتائجه النفسية، نتيجة الانكسارات المتوالية على مر السنين، ما أثر سلباً في عملها وبنيتها الفكرية والمنهجية.

كان من الطبيعي أن توجد المرأة السورية على هذين الجانبين من

الحياة السياسية المبتورة في الدولة، ومن الطبيعي أيضاً أن تكون نسبتها في جانب الحزب الحاكم ومُواليهِ أكبرَ منها في صف الأحزاب السرية المعارضة، بسبب الإغراءات التي ينطوي عليها الانتساب إلى حزب السلطة، ما يؤدي إلى اختلال التناسب في الأعداد والقوى بين الطرفين، ولكن ما لم يكن طبيعياً أن تعامل المرأة من قبل الطرفين كليهما بالإيديولوجية الذكورية نفسها والسلطة البطريركية ذاتها، مع مراعاة إمكانيات كل طرف، فلم يطرح أي حزب موجود على الساحة المعلنة أو السرية برنامج عمل حقيقياً يُقرّ للمرأة بحقوقها وحرياتها ويساوي بينها وبين الرجل قانونياً، أو يطرح قضيتها الإشكالية في مجتمع مليء بالعقد تجاهها، ليساهم في فك القيود المعيقة لحريتها واستقلالها. تقول السيدة ناهد بدوية (55 عاماً، مهندسة مدنية، ومنخرطة في العمل السياسي منذ عام 1979 في حزب العمل الشيوعي): «كان هناك بند في البرنامج الحزبي من أجل تحرر المرأة ولكنه لم يكن بارزاً ولم يكن هناك أي اهتمام به، ولم يوجد مناصب تبوأتها المرأة في الحزب وإن كانت نسبة مشاركة النساء في حزب العمل الشيوعي كبيرة قياساً بغيره من الأحزاب، ولكني لا أعرف كم تبلغ هذه النسبة بالضبط، فقد كانت موجودة في الهيئات القاعدية فقط»[27].

عوملت المرأة في هذه الأحزاب إما كأداة لتسجيل النقاط والإنجازات الضئيلة، بإقرار اليسير من حقوقها، والدوران في فلك هذه الإنجازات دون التحرك فعلياً خطوات جديدة وفعالة، وإما كعضو ناقص الحقوق يساهم جاهداً في الدفاع عن قضية الحزب ومبادئه، دون أن يخوض في الدفاع عن حقوقه ذاتها[28]. ونتيجة لاختفاء المشاركة السياسية الحقيقية على

27- تمت مقابلة السيدة ناهد بدوية، بصورة غير مباشرة عن طريق المراسلة، بتاريخ 2013/6/10.

28- ذكر جاد الكريم الجباعي في دراسته المشار إليها «مشاركة المرأة السورية في الحياة السياسية» أن السيدة نوال اليازجي (إحدى أبرز الناشطات في الحزب الشيوعي السوري) كتبت في إطار رابطة النساء السوريات: «كانت رابطة النساء السوريات في كل ميادين عملها ونشاطها تنطلق من الفكرة اللينينية القائلة بأن تحرر المرأة مرتبط بتقدم المجتمع، ولذلك =

صعيد الحياة السياسية في الواقع السوري، يمكننا استعارة تعبير الجباعي: «إن في سورية ضرباً من إشراك المرأة في الحياة السياسية، وليس فيها مشاركة سياسية للجنسين على حد سواء»[29].

ومع بداية الحراك الذي انطلق في آذار 2011، ظهرت مشاركة ذات طابع مختلف للمرأة السورية مؤيدة كانت أو معارضة، فقد اتخذت كثيرات من النساء هذه المرة قرار المشاركة بالشكل الذي يناسبها، مستفيدة مما افترضنا أنه انزياح المفاهيم وتراخي المعايير اللذين زادت نسبتهما في هذه المرحلة نتيجة للظروف السائدة. تقول السيدة كفاح ديب (30 عاماً، فنانة تشكيلية وكاتبة، عضوة مكتب تنفيذي في هيئة التنسيق الوطنية): «انخرطت في العمل السياسي منذ عامين فقط، ودافعي الأساسي هو إيماني بأهمية العمل السياسي إلى جانب العمل الثوري، من أجل تحقيق مطالب الثورة في الديمقراطية والعدالة»[30].

يلاحظ أن ناهد وكفاح، ويمكن اعتبارهما نموذجين لمعظم النساء اللاتي انتمين إلى تنظيمات سياسية، انخرطتا في «النضال» من أجل أهداف (بعيدة المدى) وضعها رجال، ولا تمسّ حياتهما أو تتحسس معاناتهما، لا من قريب ولا من بعيد؛ الاشتراكية ستحل جميع المشكلات، والديمقراطية كذلك؛ هذا صحيح ما دام ليس هنالك من مشكلات عينية تحتاج إلى حلول عملية. الاشتراكية والديمقراطية، هنا، (عقيدتان) خلاصيتان، كأي عقيدة دينية، جزاء المؤمنات والمؤمنين بهما في الجنة، جنة الاشتراكية وجنة الديمقراطية. كانت ناهد في المراتب القاعدية، وكفاح في مرتبة قيادية،

= يتوجب عليها النضال من أجل بناء وترسيخ المجتمع الاشتراكي وقيمه، وبذلك فقط يمكن أن تحصل المرأة على كامل حقوقها، وهكذا وخوفاً من اتهامها بالأنثوية تجنبت الرابطة الخوض في خصوصيات المسألة النسوية، وحرصت على أن تتضمن برامجها المطلبية كل قضايا المجتمع والوطن».

29- الجباعي، المصدر السابق.

30- تمت مقابلة السيدة كفاح ديب في دمشق، في مكان عام، بتاريخ 2013/6/5.

فهل لهاتين الوضعيتين من تأثير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات؟ وثمة سؤال آخر معلّق وتابع للسؤال السابق: ما تأثير زيادة نسبة النساء أو نقصها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، في التنظيمات السياسية التي وصفناها؟ لكن عند سؤال الناشطات المبحوثات في عيّنتنا، عن مدى وجود صعوبات واجهتهن في نشاطهن بسبب كونهن نساء، فقد أجابت الغالبية منهن بالنفي، بل إن بعضهن بيّنّ أنهن تلقّين تمييزاً إيجابياً لكونهن نساء، ولكن لا يمكن تعميم هذا، ففي المقابل هناك من واجهتها الصعوبات لكونها أنثى. تقول ذكريات ماهر (43 عاماً، محامية وناشطة سياسية ومدافعة عن معتقلي الرأي): «نعم واجهت صعوبات لكوني امرأة، وللأسف أكثر من ضايقني ينتمون إلى الطبقة المثقفة، أفهم ذلك، لأن هذا المجتمع لم يتعلم كيف يضغط على المرأة لتتوقف عن نشاطها إلا عن طريق واحدة؛ النظر إليها كجنس فقط، لأنه لا يؤمن بقدرتها على تخطي الصعاب والمواجهة والنجاح، عندما واجهتني مشكلة من هذا النوع تخطيتها بنجاح وبدم بارد جداً فلم توقفني. وعلينا كنساء توقّع حدوث مثل هذا، وأن نستعد للتصدي له من أجل الاستمرار بنضالنا، وحتى لا تكون أنوثتنا مصدراً لفشلنا»[31].

تعددت أشكال مشاركة المرأة وانخراطها في الأزمة، وراوحت بين نموذجين واضحين، على كلا الطرفين: المؤيد والمعارض، فمن مشاركة باردة اقتصرت على اتخاذ مواقف شخصية بعيدة عن السلوك الفعلي، إلى مشاركة إيجابية فعالة وجريئة، وعُبّر عن جميع نماذج المشاركة السياسية للنساء من خلال وسائل الإعلام الرسمي والاجتماعي، ومن خلال قنوات مختلفة، سنمر على ذكرها لتوضيح مدى مشاركة المرأة فيها، وأثر هذه المشاركة في تغير وضع المرأة السورية على الصعد كافة.

31- تمت مقابلة ذكريات ماهر (الاسم مستعار) عن طريق المراسلة بتاريخ 2013/6/14.

مشاركة باردة:

وإن كنا بعيدين في هذا البحث عن دراسة الأسباب النفسية الكامنة وراء اتخاذ المواقف من الحراك السوري، إضافة إلى الأسباب الإيديولوجية، والمعرفية، وغيرها من الأسباب التي تؤثر في قرار الفرد وموقفه تجاه أمر ما، إلا أنه تتوجب الإشارة إلى أن مواقف كثيرات من النساء من الحراك في سورية مبعثه النفسي إما:

ـ تمرد على السلطة الأبوية والذكورية التي تتحكم فيهن، ونزوع نحو استقلال ذاتي يزيد من مساحة حريتهن ويجيز لهن نهل حقوقهن من باب أوسع. تقول شيماء (22 عاماً): «عندما انطلقت الثورة، لم يكن عندي أدنى ثقافة سياسية، لم أكن أعرف شيئاً، لكنني شعرت بأنها انطلقت ضد أبي وأخي، كنت أتمنى من كل أعماقي الخروج في مظاهرات أهتف فيها ضد تعصبهما ضدي، كنت أريد أن أنادي بحريتي قبل أن أفهم معنى حرية الوطن»[32].

ـ أو تماهٍ مع هذه السلطة ورضوخ لها، وخوف من قدوم سلطات بطريركية أكثر تسلطاً تسحب منهن مكتسباتهن، على ضآلتها، هذا ما تعبّر عنه غادة (27 عاماً)[33]: «ما الذي يريدونه؟، ما الذي لا يملكونه في هذا الوطن، قد لا أعرف الكثير، ولكني أعرف أن لدينا في سورية كل شيء وأهم شيء: الأمان، لن أخرج أبداً ضد من يحميني، ويحافظ على حقوقي وحريتي، هل يريدون أن يحكم المتطرفون البلد، ليفرضوا علينا قواعد غريبة علينا ويخرّبوا حياتنا؟».

شيماء وغادة نموذجان يختصران الآلاف من النساء مؤيدات أو معارضات اكتفين بالتعبير عن رأيهن في الحراك من منظورهن

32- أجري اللقاء مع شيماء (الاسم مستعار) حول موقفها من الحراك الحاصل في سورية، في دمشق، وقد تمت المقابلة في مكان عام، بتاريخ 2013/3/22.

33- أجري اللقاء مع غادة (اسم مستعار) حول موقفها من الحراك الحاصل في سورية، في حمص، وقد تمت المقابلة في منزلها في حمص، بتاريخ 2013/1/29.

الشخصي؛ لم يخرجن في مظاهرات أو مسيرات وإن رغبن في ذلك، وموانعهن سواء كانت محض شخصية أو لأسباب مختلفة، إلا أنهن لم يوفرن فرصة ليعبّرن شفاهاً عن آرائهن في محيطهن الضيق، المنزل، أو مكان الدراسة أو العمل.

إلا أن هذا النموذج شكّل قاعدة شعبية عريضة، لموقف النساء من الثورة، هذه القاعدة تم الاعتماد عليها من قبل الأطراف المتنازعة أو بالأحرى (استخدامها، واستغلالها)، فكل طرف يستعمل جمهوره من النساء أداة للتجييش ضد الآخر، هذا ما سيتضح معنا أكثر عند مناقشة (المرأة الضحية) الشكل الذي اعتُمد لإثارة المشاعر من خلالها.

المثير للاستغراب والتساؤل أن كثيرات من النساء، على الجانبين، وجدن ذواتهن في حالة الاستغلال هذه، وتصالحن معها وتماهين بالمستغِلين، في الوقت الذي يطلب منهن القيام بثورتهن الخاصة على قيم بطريركية تتذكر وجود المرأة في الوقت الذي تحتاج فيه إلى استخدامها، وتنكر عليها مقومات هذا الوجود في أوقات أخرى، ما يعني أن المرأة وسيلة وأداة. هذه النفعية الفظة تكشف عن وظيفة القيم الاجتماعية السائدة، (بالمعنى الحرفي للوظيفة)، وسهولة التلاعب بها، وهذا لا ينفصل عن الاستعمال النفعي للدين. (القيم ليست ما يصبو الأفراد والجماعات إلى تمثّله، بل ما يجلب منفعة عاجلة أو آجلة).

مشاركة إيجابية:

لم تقتصر مشاركة النساء مؤيدات أو معارضات على المشاركة الميدانية من خلال الخروج في المسيرات أو المظاهرات، بل تعدتها إلى أشكال مختلفة اتخذت فيها النساء مواقف جدية وفاعلة لتوضيح مواقفهن والمجاهرة بها علناً، من أبرزها:

ـ لجأت مؤيدات كثيرات إلى الكتابة والتعبير عن آرائهن في الحراك

الحاصل، من خلال صفحات الإعلام الاجتماعي (فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب)، وانبرت نساء كثيرات إما لإطلاق صفحات وتغريدات مؤيدة ومقاطع فيديو مؤيدة، نلحظ فيها عدد النساء اللواتي شاركن صوراً ترمز لانتمائهن السياسي، أو من خلال مقالات ودراسات نشرتها أديبات وصحفيات وباحثات في صحف ومجلات محلية، وشاركت فنانات في بيانات عدة يظهرن فيها موقفهن السياسي، ودعمهن للنظام ورموزه[34]، وتطورت هذه المشاركة إلى حد حمل السلاح، كما فعلت النساء اللواتي انضممن إلى جيش الدفاع الوطني، المكوّن من فصائلَ مقاتلةٍ، منها فصائل نسائية[35]. وقد تطوعت كثيرات مع لجان الإغاثة التي وافقت الدولة على نشاطها خدمة للنازحين في مراكز الإيواء، بل إن بعض هذه اللجان تقتصر على نساءٍ يساهمن في نشاطات مدنية وإغاثية[36].

في مجال المشاركة الثقافية التي لا تقل أهمية عن المشاركة السياسية، بل هي ما يؤسس المشاركة السياسية، ننقل عن ناريمان عامر قولها: «لم تقتصرْ فاعليّة المرأة على المشاركة المباشرة في الحراك، بل كان لها حضورُها الخاصُّ وبصماتها على المستوى الثقافيِّ الذي رافق الحراك في سورية، فقد ضمت رابطة الكتاب السوريين (تحت التأسيس) عدداً من الكاتبات والصحفيات، وكذلك التجمع المستقل للتشكيليين السوريين، وبرزت أعمال لفنانات سوريات مبدعات على صفحة «الفن والحرية»، إضافة إلى بروز أسماء كثيرات في ميدان الأدب، وخاصة الرواية والشعر، وفي مجال السينما..»، قدّمت دراسة ناريمان عامر كشفاً اسمياً لكاتبات وصحفيات وفنانات تشكيليات وسينمائيات، يمكن الرجوع إليه. اللافت

34- الفنانات المؤيدات للنظام مثل: رغدة ، سلمى المصري، روعة ياسين، نانسي زعبلاوي، سحر فوزي، وغيرهن.

35- http://www.syriasteps.com/?d=110&id=99890

36- مثل جدايل سوريا https://ar-ar.facebook.com/Jadail.Syria?hc__location=timeline، وسيدات سوريا الخير https://www.facebook.com/page.

للنظر، على الصعيد الثقافي، بروز معالم ثقافة سورية جديدة تتمحور على الحرية والكرامة الإنسانية، وتميل إلى الحوار والاعتراف بالرأي الآخر، ونقد احتكار الحقيقة، وتتمرد على الأنساق الفكرية والأيديولوجية، والثقافة المتحزبة التي كانت سائدة في الحقبة الماضية، وتعلي من شأن الوطن والوحدة الوطنية القائمة على المشاركة المتساوية، والتي تعبّر عنها الدولة الوطنية الحديثة وحكم القانون وتداول السلطة وسيادة الشعب.

أما على صعيد المشاركة السياسية، فتتضح مشاركة النساء المؤيدات سياسياً من خلال توجههن للترشح والانتخاب في مجلس الشعب، ومجالس الإدارة المحلية، ومن خلال مشاركتهن في عدد من الأحزاب الجديدة، التي تأسست، بعد محاولة من الحكومة لاستيعاب الأزمة، وإصدار قانون للأحزاب[37]، حتى أن أحد هذه الأحزاب تقوده امرأة[38].

غني عن القول أن جميع أشكال هذه المشاركة الحماسية لم تؤثر قط في السياسة الحكومية التي بقيت على موقفها من المرأة وقضاياها، كما اتضح لنا في الدستور الجديد، الذي جاء في خدمة القوى التي تقف ضد تحرر النساء، ونخص هنا بالذكر «القوى الدينية» التي أعطيت حماية، تستمر من خلالها في استلاب المرأة. تقول المادة الثالثة من الدستور: «الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية». الأحوال الشخصية هي العقبة الأولى، والعصا التي تعطل عجلة تقدّم المرأة في المجتمع، يحميها الدستور ويرعاها، بدل أن يشرّع قانوناً مدنياً عصرياً يتساوى فيه جميع المواطنين ذكوراً وإناثاً.

ـ على الجانب المعارض: لم تكن مشاركة المرأة في تشكيلات

37- المرسوم التشريعي رقم 100 المتضمن قانون الأحزاب الجديد:
http://www.syria-news.com/readnewsx.php?id=52234
وقد وصل عدد الأحزاب السياسية في سورية إلى 25 حزباً
http://www.dp-news.com/aswatsouria/syrian-political-parties.aspx

38- حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية بقيادة امرأة، هي بروين إبراهيم:
http://www.dp-news.com/aswatsouria/syrian-political-parties.aspx?party-id=23

المعارضة أقل من مشاركة نظيرتها على الجانب المؤيد، بل على العكس، فرغم المخاطر الكثيرة، شاركت النساء في المظاهرات الميدانية المندّدة بالنظام، وتحمّلن نتائج هذه المشاركة على صعوبتها. تقول لانا (25 عاماً، ناشطة سياسية): « شاركت في تجمّع مدني معارض، رغم الخطر المحدق بي في أية لحظة، كالمطاردة الأمنية، وخطر القصف، وخطر الاختطاف، ومع أنني فُصلت من جامعتي حيث كنت طالبة في الدراسات العليا، وكذلك من عملي، إلا أنني لست نادمة، فالحرية لا بديل عنها مهما كانت التحديات كبيرة»[39].

لم تقتصر مشاركة النساء على ذلك، بل تعدتها إلى أشكال تعبيرية أخرى، فعلى صفحات الإعلام الاجتماعي، رفعت كثيرات شعاراتهن المُعبّرة عن توجههن السياسي، سواء على صفحاتهن الشخصية أو على صفحات ومدونات أنشأنها لتحقيق غاية التعبير عن آرائهن بكل حرية وجرأة[40]، وتعدت هذه المشاركة صفحات الإعلام الاجتماعي لتصل إلى تحرير جرائد أدبية وفكرية وإبداعية، عبّرت فيها نساء كثيرات عن موقفهن المعارض[41]، متحديات النظام، وقيم المجتمع، وأحياناً عائلاتهن، فمنهن من تزوجت من غير طائفتها[42]، ومنهن من سافرت خارج البلد للعمل دون موافقة أهلها، ومنهن من قامت بخلع الحجاب[43]، وغير ذلك من ممارسات كانت الأسرة والمجتمع أوصياء على المرأة فيها، يحاكمونها إن خرجت من تحت عباءتهم، لكن التغيير طال حتى القيم والمعايير التي بدأت تتراخى وتتزحزح نسبياً. رنيم طنوب (27 عاماً، طالبة ماجستير علم

39- تمت مقابلة لانا عمر مقابلة غير مباشرة عن طريق المراسلة بتاريخ 2013/6/7.

40- مثال على بعض المدونات التي اشتهرت، مدونة «مندسة» و«كبريت».

41- اشتهر منها جريدة «عنب بلدي»، و«حريات».

42- كان الزواج من غير طائفة أو دين، أحد مسببات ما يسمى «جريمة شرف» ولكن بدأت الفتيات بتحدي هذه الظاهرة بشكل لافت، وقد سجلت المشاهدات ارتفاع حالات الزواج من طائفة مختلفة أو حتى دين مختلف، ولكن لا توجد لدينا إحصائيات رقمية بخصوصها.

43- اشتهرت حالة دانا بقدونس.

نفس) تقول: «التحدي الأول الذي عشته هو الخروج للتظاهر، وقد تطلّب ذلك بداية التغلب على ذاتي والتغلب على مقارعة المحيط المتمثل بالعائلة، ورغم خوفي إلا أنني كنت أقوم بما أشعر بأنه هو جلّ ما أريد، فكنت أنتفض لتخاذلهم. التحدي الثاني كان بخلع الحجاب الذي لم أشعر يوماً بأنه يمثّلني إلى درجة أنني كنت أفقد جزءاً من ثقتي بنفسي عند ارتدائه (وضعه)، وقد اتخذت هذه الخطوة بعد تعرضي لتجربة قاسية فقدت معها كل الاعتبارات وسئمت من أخذ اعتبار للجميع، في الوقت الذي كنت لا آخذ اعتباراً لحقي في رؤيتي لنفسي بالطريقة التي أحبذ»[44].

وبرزت أسماء لأديبات وصحفيات وفنانات شاركن في مظاهرات، وفي إطلاق بيانات معارضة، وعرضن أعمالهن المختلفة في خدمة رؤيتهن للحراك ودعماً للثورة التي عوّلن عليها الكثير[45]، خصوصاً قبل أن يحتل السلاح الساحات، وينحسر دور النساء كثيراً، لكن من دون أن يتراجع كلياً، فقد ساهمت كثيرات في أعمال الإغاثة من موقع المعارضة وفي أماكن خطيرة ميدانياً، وساهمت أخريات على ندرتهن في حمل السلاح[46]، وإن كان الترويج لهذه المشاركة على الصعيد الإعلامي، مجرد دعاية من الطرف المعارض ليظهر مدى تفاعل النساء معه، إلا أنه من البديهي أن تنحصر مساهمة النساء في أعمال الإغاثة عموماً، أو على المواقع الافتراضية.

لم تكن مشاركة النساء السياسية المنظمة في الأحزاب والتنظيمات المعارضة الآنفة الذكر أفضل حالاً مما سبق، وينطبق الأمر ذاته على الأحزاب والتشكيلات المعارضة الجديدة التي تشكّلت في ظل الحراك الحاصل، فقد شهدت جميع التجمعات السياسية المناوئة للنظام حضوراً أنثوياً نسبياً، لكنه لم يكن أكثر من حضور صوري يشابه حضور المرأة على

44- تمت مقابلة رنيم طنوب (اسم مستعار) عن طريق المراسلة بتاريخ 2013/6/7.

45- فنانات معارضات للنظام: http://www.youtube.com

بيان الحليب: http://www.youtube.com/watch?v=L3ZP33Gsbo4

46- النساء المشاركات في الجيش الحر وحمل السلاح:

http://www.youtube.com/watch?v=2XIJLY284FE

الجانب المؤيد، وسواء كانت هذه الأحزاب أو التجمعات ذات رؤية دينية أو علمانية، إلا أنها اشتركت في الطابع الذكوري الذي جعل وجود النساء شكلياً في هذه الأحزاب والتجمعات السياسية، ليتجنب الاتهام باستبعاد المرأة كما حدث مع المجلس الوطني[47]، بل إن بعض هذه التشكيلات اضطرت إلى إدراج حقوق النساء في وثائقها[48]، فجاءت هذه الوثائق بعبارات ملتبسة ومتناقضة أحياناً، على حد تعبير سوسن زكزك في بحثها المشار إليه، إذ تستشهد بـ «عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سورية»، الذي جاء فيه: «4. دولة تلتزم بحقوق الإنسان ـ كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية ـ ..»، وتساءلت سوسن: «كيف يمكن الجمع بين ما جاءت به الشرائع السماوية، مع احترامنا لها، وما أقرته المواثيق الدولية، فهناك تباين كبير بين المرجعيتين، في المنطلق والمحتوى والآليات؟».

أما هيئة التنسيق الوطنية[49] ذات الخط العلماني، فتقول كفاح ديب، عضوة المكتب التنفيذي في الهيئة: «في الهيئة مكتب خاص للمرأة، وقد تبوأت منصب نائبة المنسق العام، وعضوة مكتب تنفيذي، وهما منصبان يقعان مباشرة بعد المنصب الأول وهو منصب المنسق العام، ولكن لا توجد فيها كوتا أو نسبة محددة لعدد النساء في المكتب التنفيذي أو المجلس المركزي في الهيئة». من الملاحظ أن لوجود الكوتا وعدمه نتائج متقاربة، فعدم وجود كوتا يعفي الهيئات القيادية من وجوب تمثيل النساء وفق نسب محددة، ووجود الكوتا يقيّد عملية التمثيل ويحدّها بحد أعلى تقرره الهيئات نفسها، فالطابع التحكّمي بارز في الحالين.

47- للتعريف بالمجلس .https://www.facebook.com/TheSyrianNationalCouncil وقد هوجم المجلس بحدة عند إعادة هيكلته وخلوه من العنصر النسائي، فتدارك الأمر بتعيين سهير الأتاسي.

48- اشترطت الدول المشاركة في مؤتمر أصدقاء سورية 2 على المجلس الوطني السوري وعلى المكون الأكبر فيه، الإخوان المسلمين، أن تضع رؤيتها لسورية المستقبل في قضايا الأقليات والمرأة قبل انعقاد المؤتمر.

49- رابط هيئة التنسيق: http://www.ncsyria.com

عموماً لم يختلف تعاطي المعارضة مع قضية المرأة عن تعاطي النظام، وذلك طبيعي كما أشرنا سابقاً، ذلك أن كلاً من الطرفيين ينتميان إلى بنية المجتمع البطريركية، والثقافة التقليدية ولا سيما خلفياتها المذهبية التي تسندها، والتي تقف في وجه المرأة، وتتعامل بحذر مفرط مع قضاياها، على نحو لا يسمح بزيادة مكتسبات المرأة، بل على العكس، تعمل معظم الجهات على تقليص مكتسبات النساء، والحد منها وتقنينها، وبقيت المرأة، حتى الآن، جمهوراً سهل الاستخدام (كمالة عدد)، كما كانت حالها دوماً قبل انطلاق الحراك، خاصة من خلال الإصرار على عدم إدراج قضاياها، في أي من البرامج المطروحة على طاولات المؤتمرات واللقاءات، أو في السيناريوهات المقترحة لحل الأزمة من الجانب الحكومي أو الأطراف المؤيدة له والمعارضة على حد سواء.

في ضوء ما تقدّم يمكن القول إن المشاركة النشطة للنساء تجلت في المجموعات والتنظيمات المدنية الجديدة، وارتبطت بالممارسة العملية. ومن الملاحظ أن الأصوات الفردية والمعالم الشخصية للمشاركات لا تضيع ولا تنطمس في هذه المجموعات والتنظيمات، إذ تحرص كل مشاركة على إبراز رأيها وموقفها ومواضع اختلافها أو اتفاقها مع الأخريات والآخرين، وهو مكسب مهم يشير إلى حرية التفكير والتعبير المقترنة بالمسؤولية الاجتماعية والقانونية والأخلاقية. فلم يعد الرأي والموقف الفرديين مجرد صدى لرأي حزب أو جماعة، بل صارت الجماعة والمنظمة أقرب ما تكون إلى مجموعة أصوات مختلفة ومؤتلفة على إيقاع مشترك تعبّر عنه الآمال والتطلعات والأهداف المشتركة.

بسبب ذلك، تعرضت النساء من الطرفين، لهجمات تشويه وتحريض نتيجة مواقفهن، وحملت هذه الهجمات طابعاً ذكورياً، إذ عمدت إلى المساس بسمعتهن وكرامتهن، كما أشرنا في المقدمة، وقد شاركت نساء في هذه الحملات[50]، متناقضات مع ذواتهن في الوقوف إلى جانب حرية المرأة

50- الحملات التي تعرضت لها فنانات على خلفية وقوفهن مع النظام www.youtube.com =

لفظياً، ومتماهيات مع القيم الذكورية التي تستلب المرأة عملياً. ويمكن القول إن نساء كثيرات انخرطن في الحراك، وبدأن بممارسة «حريتهن» الشخصية بمعزل عن موقفهن السياسي، منطلقات من مرجعياتهن الفردية، الفكرية، والأخلاقية، والسلوكية، ورغم صعوبة حصر هذه الحالات إلا أنه يمكن ملاحظة زيادة في عدد النساء الخارجات عن مفاهيم سائدة في فضائهن الخاص أو العام. تقول هالة درويش (26 عاماً، تعمل في جريدة ضوضاء ومركز سويدا خبر الإعلامي): «سافرت إلى تركيا، دون إخبار بعض أفراد أسرتي عن نشاطاتي وعملي ووجهة سفري، نتيجة تباين مواقفنا من الثورة، وذلك لضرورة استمرار مشروعنا الإعلامي وما نقوم به من نشاطات أخرى كالإغاثة، ولا أشعر بالندم أبداً، ولو عاد الزمان بي إلى الوراء لكررت ما فعلته مرات ومرات، بل أشعر بتقصير كبير أمام ما أراه من تضحيات، ولا يزال لدي الكثير لأقدمه».

حالة هالة وحالة كفاح، التي مرَّ ذكرها، وحالات كثيرة مشابهة، تشير كلها إلى انبثاق عدد كبير جداً من تنظيمات المجتمع المدني، بعضها محلي الطابع، وهو الأعم والأغلب، وبعضها الآخر وطني الطابع. ولعل هذه الظاهرة من أبرز مكتسبات الحراك، التي لم يحدّ منها النزاع المسلح. ولا تقل التنظيمات المحلية، في نظر الباحثة، عن التنظيمات ذات الطابع الوطني العام، انطلاقاً من وجوب كسر المركزية بجميع أشكالها. كما أن ظهور تنظيمات وانحلالها وظهور أخرى بدلاً منها تدل على مدى الحيوية والديناميكية التي يتوفر عليها المجتمع، على الرغم من الأوضاع الكارثية. تقدّر الباحثة أن هذه الظاهرة يراهن عليها للمستقبل، من حيث مشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا إذا وقعت البلاد فريسة استبداد كالاستبداد الذي عانته أو أشد.

= على الطرف المقابل تعرضت أصالة، مي اسكاف، وغيرهن لحملات مشابهة، وحاولت هذه الحملات النيل من سمعة وأخلاق النساء على خلفية مواقفهن السياسية، الأمر الذي لم يتعرض له الذكور بهذا الشكل.

لقد أخذت بعض نماذج استقلال النساء طابعاً ثورياً على ذواتهن، وعلى مجتمعهن، وقيمه، فخضن تجربتهن الخاصة، التي تجاوزن فيها تابوهات كانت مقدسة لم يجرؤن سابقاً على تخطّيها، وكان انخراطهن في الحراك الحاصل، نقطة تحوّل في طريق وعيهن بحقوقهن، وتحقيقهن لذواتهن.

المفارقة المثيرة للانتباه، أن الحالة الوحيدة التي تعامل فيها المرأة على أنها «مساوية للرجل»، تمارس من قبل الطرف الذي يضطهدهما معاً، فالمؤيدات أو المعارضات اللواتي يتم تمييزهن من قبل شركائهن في الموقف السياسي، فلا يتمتعن بالحقوق ذاتها في الفعاليات المدنية والسياسية التي يتم تنفيذها أو التنظير لها، يعاملن على قدم المساواة مع نظرائهن الرجال في حال وقعن بيد الطرف الآخر، فيعانين التوقيف أو الخطف أو الاعتقال أو التعذيب! «المساواة» هنا تسوية، تلغي الاختلافات والفروق، تشبه تسوية الأرض (بمدحلة)، وقد قيل إن المستبد يساوي بين الرعايا على أنهم لا شيء.

تجدر الإشارة إلى وجود نموذج محايد لم ينخرط في أي من أشكال المشاركة السياسية أو غيرها من نماذج المشاركة في الحراك، ويمكن القول إن هذا النموذج هو الأثر المتبقي من «اللامبالاة» بعد تسلط وتهميش دام نحو نصف قرن، على صعيد الموقف السياسي وغيره. وهو إلى ذلك مما يؤكد نسبية المشاركة ونسبية الآثار الناتجة من انزياح المفاهيم وتراخي المعايير. يظهر هذا النموذج بحدة، في نسبة النساء اللواتي عزفن عن المشاركة في الانتخابات والمظاهرات وغيرها من النشاطات، دون موقف محدد سوى العزوف واللامبالاة وإيثار السلامة[51]، فهن لا يعنيهن ما يحصل، ولا ينحزن إلى طرف ضد الآخر، ويرغبن في عيش حياتهن بسلام وهدوء، ويعتقدن أن التجنب هو السبيل الأفضل لتحقيق ذلك.

51- لم نتمكن من الحصول على نسبة هؤلاء النساء، لكن المشاهدات الميدانية، وانخفاض نسبة المنتخبين في الانتخابات الأخيرة، نتيجة المقاطعة، تدلنا على وجودهن.

تعبّر عن هذا مريم (36 عاماً، معلمة): «أعتقد أن كل امرأة تشارك في السياسة، وخاصة في الوقت الراهن، تسيء إلى نفسها، فهي إما ستعتبر (شبّيحة) في نظر المعارضين، وسيعملون للإساءة لها، أو تعتبر (إرهابية) عند المؤيدين، وستلقى سوء المعاملة أيضاً، الأفضل لكل امرأة الابتعاد عن السياسة، لحماية نفسها وعائلتها، ولتعيش براحة بال»[52]!

دور الضحية:

مع ازدياد العنف بكل أشكاله، ازداد العنف الموجّه ضد المرأة، بالتركيز على أشكال وصور جديدة منه، ومنها «العنف الرمزي»، فقد قدم كلٌّ من الإعلام الرسمي والمعارض صورة المرأة الضحية على خلفية صورتها النمطية، صورة المرأة الضعيفة العاجزة، التي تشكو وتستغيث وتطلب الحماية، فتثير الحميّة أو العطف، مستغلاً امتهان كل طرف لكرامة المرأة، واستخدامها وسيلة لإذلال الطرف الآخر، دون اتخاذ خطوات فعلية تحمي المرأة من المخاطر التي تتعرض لها، أو توثقها على نحو يسمح لها أن تنال حقها في ظل العدالة المنشودة. فالحكومة التي فرضت التزام موظفيها وموظفاتها، بالدوام تحت أي ظرف من الظروف، استخدمت الحوادث التي تعرضت لها النساء ورقة تلوّح بها، دليلاً على همجية ووحشية من اعترضوا طريقهن وأساؤوا معاملتهن. وركّز الإعلام الرسمي في المقابلات التلفزيونية والصحفية التي أجراها مع «إرهابيين» مقبوض عليهم، على اعترافات هؤلاء بجرائم الخطف والاغتصاب والقتل التي قاموا بها في حق النساء[53]، من دون أن تفتح تحقيقات تُثبِت فيها وقائع الجرائم التي شهدتها مناطق مختلفة من سورية، وأسماء الضحايا من مختلف الفئات[54]، بل لم

52- تمت مقابلة مباشرة مع مريم في منزلها في ريف دمشق بتاريخ 2013/6/12.

53- مقابلات مع إرهابيين www.youtube.com/watch%3Fv%3DomhKhdEoq1o

54- لم نتمكن من الحصول على أية دلائل على تحقيقات بخصوص هذه الجرائم، مما يعني عدم قدرة الضحايا على حصولهم على حقهم في معاقبة الجناة، بل إن مراسيم العفو التي تصدر =

يسمح للموظفات في كثير من الدوائر أن يغيّرن أماكن دوامهن، أو يغبن عن الدوام، حتى في الظروف التي قد يتعرضن فيها لمخاطر قد تصل إلى الخطف والقتل[55].

على الطرف الأخر، لم يختلف أداء المعارضة وموقفها من المرأة عن أداء الحكومة وموقفها، ولم تكن النساء أفضل حالاً على الجانب المعارض. فقد دفع المدنيون عموماً، والنساء والأطفال على وجه الخصوص، ثمن دخول المعارضة المسلحة إلى أي منطقة كانت، إذ سرعان ما تتحوّل هذه المنطقة إلى ساحة معركة، ما تسبب في ازدياد عدد الضحايا من نساء وأطفال لوجودهم في قلب المعارك، ودفع من جانب آخر إلى ازدياد عدد المهجرين أو النازحين عن بيوتهم[56].

= واحداً تلو الآخر تزيد من سخط المتضررين، فبموجب هذه المراسيم يُطلق سراح المجرمين الذين انتهكوا حقوقهم.

55- خرج معاون وزير التربية في لقاء تلفزيوني ليقول أن لا عذر لأي من المعلمين أو المعلمات بالتغيّب عن مدارسهن، فالأمن مستتب، ولا شيء يستدعي الغياب أو النقل، في الوقت نفسه عانى الكثيرون من مخاطر الطريق وصلت إلى حد القتل والخطف، مما استدعى أن يترك الكثير الدوام، نساءً ورجالاً، هذا ينطبق على بقية الموظفين في وزارات أخرى.

56- الأمثلة كثيرة هنا، فمناطق حمص، كالخالدية وجورة الشياح وبابا عمر.. الخ ، وكثير من ريف حمص وإدلب مدينة وريفاً، وريف دمشق كداريا والغوطة.. الخ ، العديد من هذه المناطق هُجر سكانها المدنيون بعد تغلغل المعارضة المسلحة بينهم، مما جرَّ عليهم الويلات.

انزياح المفاهيم وتراخي المعايير إزاء مشاركة المرأة

تحليل نماذج وأمثلة من بيئات مختلفة، ومحاولة تلمّس أحكام المرأة ذاتها. (وارتباط مفهوم المساواة في الحقوق بالمشاركة) «المساواة في المشاركة ومن خلالها».

نعتقد أن أساس هذا التراخي يعود إلى فقر المجتمع، والتمييز الاقتصادي الممارس ضد المرأة في المجتمعات الفقيرة غالباً، فعدم المساواة بين الأنثى والذكر في توزيع الإرث، استناداً إلى الآية القرآنية: ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾[57]، لأن «الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع في الدولة»[58]، إضافة إلى أن العادات والتقاليد الاجتماعية في مناطق كثيرة، تَحرم الإناث كلياً من الميراث، ويتواطأ القضاء مع هذه العادات، حين يقبل القضاة في قضايا حصر الإرث، تَنازُل النساء عن حصصهن لرجال العائلة، من دون الالتفات إلى الضغط المجتمعي الذي تتعرض له النساء للتنازل عن هذه الحصص غير المساوية لحصص الرجل أساساً. يجرّد هذا التمييز المرأة من حقها في امتلاك إرث قد يكون مصدر دخل

57- ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء 4، رقم الآية 11].

58- الفقرة الثانية من المادة الثالثة في الدستور الجديد.

لها أو رأس مال لمشروعها الخاص، ثم يأتي اغتصاب الحق المكتسب الثاني الذي تحققه المرأة عند حصولها على عمل يدر عليها ولو دخلاً بسيطاً، فيتصرف الأهل بهذا الدخل بكل حرية، لاعتقاد كثيرين منهم أن تربية الأنثى عبء زائد على الأسرة، وما تنفقه عليها، ولا سيما على تعليمها، إذا كانت متعلمة، كرم يستحق من الفتاة أن ترده لأهلها عندما يحين الظرف المناسب، لذلك تعطيهم ما تحصل عليه، امتناناً لتربيتها، وللسماح لها بالخروج إلى العمل[59]، والمثير للسخرية أن الأهل ينفقون أضعاف ذلك على ذكور العائلة، ولا يطلب من الذكور ردّ أي شيء، بل على العكس يستمرون في الاستفادة من الأهل على طول الخط، ويدرج في بعض البيئات أن تسهم الأخوات العاملات في بناء منازل لإخوتهن الذكور وتحمّل أعباء وتكاليف زواجهم، هذا ما نستدل عليه من قلة عدد النساء اللواتي يملكن عقارات واستثمارات مقارنة بالذكور، الأمر الذي يبيّن بطريقة غير مباشرة أيضاً ظاهرة «تأنيث الفقر» التي تنشأ عند خروج النساء إلى العمل، وتتسع باطراد بزيادة نسبة النساء العاملات، وازدياد اعتماد الذكور عليهن في الإنفاق على الأسرة أو تحسين دخلها. صرح التقرير الأول للسكان أنه: «لا تتوافر للنساء، بالنظر إلى افتقارهن إلى سند ملكية قانونية للأراضي والعقارات، أي ضمانة تقريباً للحصول على قروض وائتمانات، مما يحد من الخيارات الاقتصادية المتاحة لهن. وفي بعض البيئات، على الرغم من أن المرأة يمكن أن تتملك قانونياً وترث عقارات، فإن العرف يملي سيطرة الرجل على تلك العقارات، وانتقال تلك العقارات أحياناً إلى الورثة الذكور فقط عند وفاة الرجل»[60]، ويبرر من يمارسون هذا الاضطهاد على

59- تستشهد سوسن زكزك ببحث وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدعم من «يونيسيف» سورية والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، 2010، بعنوان «أسوأ أشكال عمل الأطفال في سورية» المنشور على موقع ILO، أن عدداً من الريفيات الصغيرات يعملن في أعمال زراعية في محافظة الحسكة لمدة 10 ساعات يومياً مقابل 150 ل.س، وأغلبهن يعطين أجورهن بالكامل للأهل، والقلة القليلة تعطي معظم الأجر للأهل.

60- الفصل التاسع من التقرير الوطني الأول للسكان الذي أصدرته الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة.

الأنثى ذلك بأن الذكر هو من سيتحمل إعالة أهله في كبرهم، والأنثى لن تستطيع مساعدتهم دون إذن زوجها، فالأعراف تقتضي تبعيتها للأهل في عزوبيتها، وانتقال هذه التبعية إلى الزوج في حال زواجها. ولكن المشاهدات الاجتماعية، تبيّن استمرار المرأة في تقديم الدعم لأسرتها غالباً، خاصة إذا كانت منتجة، علماً بأن القانون يدعم الزوج في حال أراد منعها من الخروج[61]، لكن الزوج المستفيد أيضاً من عمل المرأة يتواطأ عليها ويسمح بخروجها للعمل. ويظهر تراخي المعايير بصور أكثر وضوحاً حين تضطر المرأة إلى التغيّب عن منزلها، في الأعمال التي تطلب منها المبيت في مكان عملها (كالطبيبات والممرضات) مما يستدعي تحمّل الرجل للأعباء المنزلية التي تقوم بها المرأة عادة.

هذا التمييز الاقتصادي، والاستغلال الذي تتعرض له المرأة في كثير من البيئات[62]، كان سلاحاً ذا حدّين، استفادت المرأة منه في الخروج الجزئي والنسبي عن تقاليد العائلة والمجتمع والتملص من الرقابة المفروضة عليها، وبدأت تعي الفائدة التي يحصل عليها الآخرون في محيطها من عملها، وتوسع فضاءها الخاص من محيط الأسرة والمجتمع الضيق إلى فضاء أوسع يمتد إلى مكان الدراسة والعمل، وشرعت في زيادة مساحة مشاركتها في الحياة العامة، مدركة حقوقها تارة، ومتذوقة طعم الحرية مرات أخرى، وانعكس هذا على المشاركة في الحياة السياسية، وخاصة عند بدء الحراك في 2011، إذ امتد تراخي المعايير لتعيشه النساء مع ذواتهن، فبدأن بممارسة حقوقٍ لم يكنّ ليسمحن بها لأنفسهن سابقاً، وظهرت نماذج لنساء تحدّين المجتمع بقوة، حين خلعت بعضهن الحجاب، وخرجت أخريات من منازل ذويهن، لتسكنَّ في منازلهن الخاصة، وتعدّين

61- تعتبر ناشزاً من خرجت دون إذن، حسب المادتين 74 و75 من قانون الأحوال الشخصية.

62- لا نعمم حالة استغلال المرأة، فهناك رجال يؤمنون بقضيتها ويدافعون عن حقوقها، ويعتبرون «نسويين» بجدارة، ولكننا نسلط الضوء على الجوانب السلبية في محاولة لضبطها وتحديد معالمها، وبالتالي يسهل تفكيكها، والتخلص منها.

ذلك إلى أن تتخذ كثيرات قرارات فردية بالزواج، غير عابئات بقرار العائلة الرافض لزوج لا ينتمي لطائفتها، وهذا ينطبق أيضاً على من اتخذن قرار المشاركة في الحراك على الجانب المعارض، معرّضات أنفسهن للاعتقال، أو الملاحقة.. الخ.

يمكن القول إن عمليتي انزياح المفاهيم وتراخي المعايير، هما خطوتان أساسيتان في سبيل تغيُّر القيم المتعلقة بصورة المرأة النمطية، تسهمان في أن تحسّن المرأة مكانتها الاجتماعية، وتلعب أدواراً مختلفةً تستكمل من خلالها مشروع استقلالها، وتحققها الذاتي، ووظيفتها التربوية.

أنواع المعاناة وأشكالها

(هل كان يمكن أن تكون معاناة المرأة أقل لو أنها غير مشاركة، على أي وجه من وجوه المشاركة؟) المعاناة على اختلاف أشكالها تضاف إلى العنف والتمييز السائدين في الأزمة.

الأزمة التي تعيشها سورية اليوم، بعد سنتين ونيف من تطور الأحداث من حراك سلمي، بدأ في آذار 2011 وتحوّل إلى نزاع مسلح أثر سلباً في جميع نواحي الحياة السياسية، والمدنية؛ الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، انعكست انعكاساً حاداً على أوضاع النساء والأطفال؛ الفئات الأكثر حساسية والأكثر تعرضاً للخطر. أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «نافي بيلاي» عن ارتفاع عدد القتلى في سورية إلى أكثر من 93 ألفاً حتى نهاية نيسان/أبريل 2013، مشيرة إلى أن الرقم الحقيقي لعدد القتلى ربما يكون أكبر بكثير[63].

بداية يتوجب نفي الفرضية القائلة إن معاناة المرأة السورية كانت ستكون أقل لو أنها غير مشاركة، على اختلاف أنواع مشاركتها، ذلك أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال تحييد المرأة عما يحدث، فهي عنصر أساسي من عناصر المجتمع، وسواء كانت مشاركتها باردة أو إيجابية أو حيادية، فإن نتائج ما يحدث تطولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي ظل تحوّل الحراك إلى صراع مسلح، وانتشار العنف والفوضى، فإن الآثار السلبية

63- مركز أنباء الأمم المتحدة www.un.org/arabic/news/archives

تنعكس على جميع مظاهر الحياة في المجتمع، وعلى النساء والأطفال خاصة، بوصفها الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، إذ الأطراف المتصارعة لم تحترم القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلّقة بحماية المدنيين وتحييدهم في أثناء النزاعات المسلحة، وقد برزت معاناة النساء من الأوضاع السائدة عامة ومعاناتهن من العنف خاصة، إضافة إلى التمييز الواضح القائم ضدهن. فسواء كانت النساء مؤيدات أو معارضات، أو حتى حياديات، كثيراً ما دفعن أثماناً باهظة بسبب الصراع الدائر، ولعلّ أبرز أشكال المعاناة:

1. العنف المفرط، (عنف الفحول) وظيفته وآثاره: (عنف على النساء لإذلال الرجال وانتهاك شرفهم، كالاختطاف والتعذيب والاغتصاب وتشويه الجسد)

تعمدت أطراف النزاع، استخدام النساء أدواتٍ للضغط على الخصوم، لإذلالهم وانتهاك شرفهم. وبحسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان فإن أكثر من ستة آلاف سيدة وفتاة سورية تعرضن للعنف القائم على نوع الجنس ومنه الاغتصاب. ولا يستبعد التقرير أن يكون العدد أكبر من ذلك[64]. ونعتقد أن مرد ذلك هو العقلية الذكورية السائدة بين المتنازعين، والصورة النمطية التي تختصر «شرف العائلة» في المرأة وجسدها. يمكن افتراض أنه تم التعتيم على كثير من حوادث اغتصاب النساء، حفاظاً على شرف العائلة، بل إن بعضهن تعرّضن للقتل بعد تجربة خطف أو اعتقال خشية أن يكنّ قد وقعن ضحية للاغتصاب فيها[65]. فكثير ممن يحملون السلاح وينتهجون العنف اليوم، تحكمهم عقلية الشرف وفق المعيار السائد، الذي يحصر الشرف في جسد المرأة، وهو ما ينطبق على نساء الخصوم، وبالتالي فإن النيل من هذا الشرف، يحقّق إذلال صاحبه عن

64- يمكن الاطلاع على التقرير على الرابط:
http://gihr-ar.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1757:-6000-&catid=34:un&Itemid=93

65- http://www.alsharq.net.sa/2012/12/25/646161

طريق الإمعان في إذلال ممثله الأكبر «جسد المرأة». فتعاقب امرأة ـ أو مجموعة نساء ـ على مواقف اتخذها الرجال من عائلاتهن، وإن من يفعل ذلك لا ينظر إلى المرأة على أنها كائن إنساني مستقل، بل على أنها تابعة ومتاع للذكور القائمين عليها، وفي هذا بعد آخر يعكس «تشييء النساء»، ويجعل خطفهن وتعذيبهن واغتصابهن وتشويه أجسادهن أمراً سهلاً على منفّذه، فهو إنما ينتقم من غنيمة كسبها من عدوّه، ويتعامل معها ككتلة مصمتة، لا اعتبار لكرامتها أو لآلامها.

يقود التحليل إلى تبيّن النظرة الدونية تجاه المرأة، والتعبير السلوكي عن هذه النظرة، ينمّ على تجريدها من الكرامة الإنسانية؛ باستخدامها وسيلة لإذلال الآخر، الخصم أو العدو. في الوقت عينه تكون المرأة عرضة لمستويين من الانتهاك: الأذى الواقع عليها كإنسان أولاً، واعتبارها أداة لا فرداً إنسانياً متعيّناً بذاته، في المستوى الثاني.

وتزخر شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، بالكثير من التسجيلات المصورة، التي تظهر عمليات تعذيب وانتهاكات بحق النساء من اغتصاب وتشويه وقتل، وتنسب تلك الأعمال إلى المجموعات المعارضة والمؤيدة على حد سواء.

واللافت غياب أي تحقيق أو محاكمة من قبل الحكومة، أو من قبل الهيئات التابعة للمعارضة في مناطق سيطرتها، لتحرّي مرتكبي تلك الفظاعات ومحاسبتهم، ما يعكس تهميش قضايا حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل على وجه الخصوص، في ظل الصراع الدموي الدائر، وانتشار ثقافة الإفلات من العقاب.

وقد لعبت اللجان المعنيّة التابعة للأمم المتحدة، دوراً هاماً في تسليط الضوء على هذه القضايا؛ وفتحت الباب لاستقبال الشكاوى الخاصّة بالانتهاكات ضد الإنسانية، وتظهر التقارير التي تصدرها أن جميع الأطراف مارست انتهاكات بحق النساء، الفئة الأكثر تضرراً. وهنا تجب الإشارة إلى

أن هذه اللجان استقبلت غالباً المتضررات من الطرف المعارض أكثر من لقائها نظيراتهن من الجانب المؤيد، نظراً للوضع السياسي القائم وأماكن وجود تلك اللجان (وعدم تعاون السلطة مع المنظمات الحقوقية الدولية). وقد عمل كل طرف على تسليط الضوء على الجوانب التي تدين الطرف الآخر في التقارير، متجاهلاً ما يتعلق بممارسات مناصريه، لتبقى النساء من الجانبين الخاسر الأكبر.

2. اللجوء الخارجي والداخلي، (الهجرة، العوز والذل، المرض، الاستغلال الجنسي)

لم يقتصر العنف الممارس بحقّ المرأة على العنف الجسدي، بل تعددت أشكاله في الأزمة الراهنة. فمن أبرز ما تعرضت له النساء اللجوء والنزوح، وما ترتّب عليهما من تشرد ومعاناة. التهجير القسري؛ مأساة مُضافة خبِرتْها نساء كثيرات داخل سورية وخارجها، نتيجة لاتساع رقعة الحرب الدائرة على الأراضي السورية، بات الهرب من مناطق المواجهات إحدى وسائل النجاة، ولكنها وسيلة لم تخلُ من أنواع مختلفة من المعاناة التي تعيشها النساء المهاجرات من مختلف المناطق، ولا يمكن حصرها بتردي الأوضاع المعيشية، والصحية، والنفسية والتعليمية... الخ، بل يجب الوقوف طويلاً أمام ما ستنتجه هذه المعاناة من كوارث على المدى المتوسط والبعيد.

على مستوى التهجير، يمكن التفريق بين حالتين:

النزوح:

وهو انتقال الأفراد قسرياً من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل البلد الواحد. ويزداد عدد النازحين داخل سورية يومياً، تبعاً لوصول شرارة النزاع المسلح إلى هذه المنطقة أو تلك. ولا نعتقد أن هناك إحصائية دقيقة تبيّن العدد الحقيقي للنازحين من منازلهم، فالأعداد الرسمية تشير إلى ما يزيد على أربعة ملايين متضرر موجودين داخل

سورية[66]، غالبيتهم من النساء والأطفال، يتوزّع قسم منهم على مراكز الإيواء، في حين استقرّ قسمٌ آخر في أماكن تكاد لا تصلح للسكن، مثل الأبنية غير المكتملة، أما القادرون منهم فاستأجروا في مناطق أكثر استقراراً من مناطقهم الأصلية. وكثيراً ما اضطرت عائلات إلى النزوح أكثر من مرة نتيجة للأوضاع الأمنية.

يفيد تقرير خاص للمركز السوري لبحوث السياسات أن نسبة تبلغ 33% من السوريين تحت خط الفقر الأعلى[67]، وأن هذه النسبة في تزايد مستمر، لأسباب تتعلق بالوضع الراهن، وأهمها: «التدمير المنهجي الذي طال البنية الأساسية والخدمات العامة» وفق ما ورد في تقرير اليونيسف، وكذلك العقوبات على سورية والنتائج المترتبة عليها، وانعكاساتها على الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وخسارة الكثيرين لسبل عيشهم وبيوتهم وأرزاقهم نتيجة الحرب. كما أنّ ارتفاع عدد الضحايا والجرحى والمصابين يومياً، وكثيرون منهم كانوا معيلين لأسرهم، دفع بأعداد متزايدة من النساء إلى تولي إعالة أسرهن بالكامل، الأمر الذي زاد من أعبائهن، والضغوط التي يتعرضن لها.

سكنت كثيرات في مراكز الإيواء، بعد نزوحهن وعائلاتهن، وبدأت أخريات بالتجمع كعدة عائلات في منزل واحد لتحمّل كلفة الإيجار المرتفعة جداً[68]. نساء كثيرات بدأن البحث عن أعمال حتى لو لم تكن مرضية لهن، إلا أنها قد تيّسر تأمين جزء من احتياجاتهن وعائلاتهنّ، في ظل ضغوط نفسية، ومعنوية، لا يقوين في أحيانٍ كثيرة على مواجهتها. تقول

66- تقرير لليونيسيف حول الأزمة في سورية، آذار/ مارس 2011 – آذار/ مارس 2013، بعنوان: «أطفال سورية: جيل ضائع؟»، منشور على موقع اليونيسف الرابط:
http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/syria__68186.html

67- تقرير المركز السوري لبحوث السياسات «الأزمة السورية: الجذور والآثار، الاقتصادية والاجتماعية».

68- هناك منازل تجاوز عدد قاطنيها الثلاثين امرأة وطفلاً، حسب مشاهدات ميدانية للباحثة.

حليمة (42 عاماً، ربة منزل وتقيم في مركز إيواء): «لا يعرف قيمة البيت على تعاسته إلا من شُرّد منه، بتُّ لا أشعر أبداً بإنسانيتي، أقيم مع أولادي الخمسة في غرفة صف مقسومة قسمين بقطعة قماش وعلى الطرف الثاني عائلة أخرى، لا خصوصية لنا، نحن مثل قطيع في زريبة، والمساعدات التي تصلنا لا تكفي شيئاً، أبحث عن أي عمل، وغالباً ما أحصل على فرصة تنظيف درج في بناية»[69].

وقد تراجع الوضع الصحي للكثير من النازحين، نتيجة النقص الحاد في الخدمات الصحية الأساسية، نتيجة للأوضاع الراهنة. كما انتشرت الأمراض بين النازحين المقيمين في مراكز الإيواء، والتجمعات التي تضمهم نتيجة شحّ المياه، وانعكس ذلك على النظافة والصحة. وقد أدى سوء الوضع الصحي والنفسي إلى ارتفاع حاد في عدد الولادات المبكرة للنساء الحوامل، وزيادة حالات نقص الوزن عند حديثي الولادة، عدا المضاعفات الأخرى لذلك[70].

وخشية عدم تمكّن المرأة من إتمام حملها بصورة طبيعية، أو حتى صعوبة الوصول إلى الخدمة الطبية لحظة المخاض، في حال إكمال مدة الحمل، فقد ازداد زيادة كبيرة، خلال الأزمة الراهنة، عدد النساء اللاتي يلدن بالعمليات القيصرية. ووفقاً لما يقوله دان بيكر، المنسق الإقليمي لصندوق الاستجابة الإنسانية في سورية، فإنّ نسبة السيدات اللاتي يلدن بالعمليات القيصرية داخل سورية، تراوح ما بين خمسة وثلاثين وخمسة وستين بالمئة، مع العلم أنّ الحد الأقصى لتلك النسبة، وفق منظمة الصحة العالمية، هو خمسة عشر بالمئة[71]. كما لا بدّ من الإشارة إلى نسب تسرّب عالية من المدارس، وخاصة بعد

69- تمت مقابلة حليمة «اسم مستعار» في دمشق في مكان عام بتاريخ 2013/6/3.

70- تقرير المركز السوري، مرجع سابق.

71- موقع إذاعة الأمم المتحدة:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=18768

ازدياد عدد المدارس المتضررة وتحوّل مدارس أخرى إلى مراكز للإيواء[72].

وإنّ نسبة الفتيات المتسرّبات من المدارس كانت مرتفعة أصلاً، منذ ما قبل تصاعد العنف في المناطق المتضررة، وتهجير سكانها، وبعد كل هذا ومع ازدياد عمليات الخطف، والموت المجاني بسبب التفجيرات، وسقوط القذائف في المناطق السكنية، فضّل كثير من الأهالي عدم إرسال أولادهم إلى المدارس، وخصوصاً الإناث، الأمر الذي زاد من نسبة الفتيات المتسرّبات، وحرمانهن بالتالي من حق التعليم.

تضاف إلى ذلك كله صعوبة الحصول على الطعام واللباس والخدمة الطبية، ومشكلات اجتماعية ناجمة عن الكثافة السكانية في مناطق دون غيرها، وارتفاع حاد في الأسعار ونقص في المواد.. مشكلات لا تنتهي يعيشها النازحون في مراكز الإيواء، ولا تستطيع كثير من الجهات القائمة على متابعة شؤونهم، احتواءها بطريقة مُرْضية، لأسباب مختلفة أهمها نقص التمويل والإمكانات، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية وبقية الجهات كمنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية، ولجان الإغاثة وغيرها.

اللجوء:

انتشرت مخيمات اللاجئين السوريين الرسمية، التابعة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في تركيا والأردن، إضافة للجوء أعداد منهم إلى لبنان ومصر والعراق والجزائر، بنسب مرتفعة، ولجأ آخرون إلى دول أخرى عربية وأجنبية، حسب تواصلهم مع أقاربهم، أو حسب علاقاتهم الاجتماعية، أو قدراتهم المادية التي تسمح لهم بإقامة كريمة في أي مكان يختارونه.

ما يزيد على المليون ونصف المليون من السوريات والسوريين، تم

72- حسب تقرير لليونيسف، مصدر سابق: «وفقاً لوزارة التربية والتعليم، هناك 1899، من أصل 22000 مدرسة في البلاد، تستخدم حالياً كملاجئ، وقد تضررت 2445 مدرسة أخرى.

تسجيلهم وفق إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وقد أشار دان ماك نورتون، المتحدث باسم المفوضية في جنيف، إلى أن العدد الفعلي قد يكون أكبر بكثير، وهو يعتقد أن السبب في ذلك يرجع إلى المخاوف التي يشعر بها بعض السوريين من عملية التسجيل[73].

ويزداد عدد اللاجئين إلى دول الجوار يومياً، وغالبيتهم من النساء، وتتضاعف معاناتهم كل يوم، نتيجة الفقر والظروف غير الإنسانية التي يعيشون فيها. فالتهجير القسري، وفقدان كثيرين لأفراد من عائلاتهم، وخسارة المنازل، ثم الإقامة في الخيام في ظروف سيئة، والاعتماد على المساعدات المحدودة، والأوضاع المتردّية الصادمة في المخيمات، دفع بالكثيرين إلى الندم على خيار اللجوء، وتفضيل العودة إلى سورية، رغم عدم تغيّر الظروف التي خرجوا تحت وطأتها، بل وازديادها سوءاً في بعض المناطق[74].

تفوق مأساوية اللجوء مأساوية النزوح، في كثير من المواضع، أقلها أن للنازحين حرية التحرك داخل بلدهم، إلى حد ما، ولكن مخيمات اللجوء في دول الجوار، تحوّلت إلى سجون كبيرة، في ظل ما يشبه الإقامة الجبرية أحياناً، حيث يدفع المقيمون في المخيّمات ضريبة أعلى مما كانوا يتخيّلون[75]. المحامية والناشطة الحقوقية اللبنانية منار زعيتر، بعد زيارتها لمخيم الزعتري في الأردن، تقول: «لا تلبي الخدمات البسيطة المقدّمة من قبل الوكالات الدولية احتياجات الأعداد الكبيرة من اللاجئين، وقد ينتظر الناس ساعات طويلة ليحصلوا على أغطية أو طعام، وتخشى النساء من التحرش والاعتداءات الجنسية في الحمّامات لكونها مشتركة وبعيدة عن

73- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
gulfmedia.com/ar/2013-05-17/article/9570645__%25D8%25A7%...

74- حول بعض المحاولات للعودة إلى سورية: http://al-manshour.org/node/4122

75- مخيمات في تركيا، مخيم الزعتري في الأردن، لا يسمح للسوريين بالخروج والدخول منه بحريتهم.

الخيام، هناك عدة مشاف ميدانية منها الفرنسي والأردني والمغربي وهو الأفضل، ولكن لا توجد فيها طبيبات وخاصة مختصات نفسيات، لذا تأبى كثيرات التحدث إلى الأطباء عن مشاكلهن النفسية، أو الاعتداءات التي تعرضن لها»[76].

ولا تقتصر هذه الأشكال من المعاناة على لاجئات مخيم الزعتري، بل تتعداها إلى بقية المخيمات في الدول الأخرى، وتشمل أيضاً اللاجئين المقيمين في المدن والمناطق السكنية في البلدان الموجودين فيها. وتروى الكثير من القصص، عن المأساة التي تعيشها النساء نتيجة توريطهن وعائلاتهن، والتغرير بهم لخدمة أغراض مختلفة.

أرملة وأم ثكلى (35 عاماً)، من منطقة البياضة قرب الخالدية في حمص، تحكي سبب وجودها في الأردن، وكيف أتت، ومن أين تعيش. تقول: «أوصلني زوجي إلى الأردن وأطفالي الأربعة، وأستأجر لنا جماعة منزلاً مفروشاً مريحاً في مدينة إربد في الشمال، وقد دفعوا إيجار ثلاثة أشهر مقدماً، ليطمئن زوجي أننا سنكون «بخير» عندما يعود مع ابني الذي لم يتجاوز السابعة عشرة من العمر، عن طريقهم، للقتال في حمص، ثم عاد إلى هناك بعد أسبوع مع ابني الذي كان من الأوائل على مدرسته ـ تقولها بغصّة ـ فاستشهدا.. فترملت كزوجة وثكلت كأم، وبقيت أنا وبناتي الأربع وحيدات في الأردن لا نعرف إن كنا سنعود وإلى أين بعد أن تهدم بيتنا ومات من يحمينا».

وتضيف: «عندما تراكمت أجرة المنزل، حضر صاحب المنزل الذي نقطنه قائلاً إن أحداً لم يعد يدفع الأجرة، وطالبنا بإخلاء المنزل، وهدد بأنه سيرفع دعوى قضائية لإخلائنا، ولما ذهبت إلى الجهة التي تدفع الأجرة مستفسرة عن السبب قالوا لي: نحن نعطي الأولوية للقادمين الجدد! ولم يدفعوا شيئاً، وهكذا فنحن مهددات بأن يلقى بنا في الشارع اليوم، أو

76- من أجوبة منار زعيتر على أسئلة الباحثة، بتاريخ 2013/6/16.

بالذهاب إلى مخيم الزعتري وبؤسه، وهذا ما لا أريده، لكثرة ما سمعت عن حكايات مخيفة لنا كنساء».

واقع مرير تعيشه النساء اللاجئات، فمن اغتصاب محتمل داخل المخيمات، إلى عنف لا يقل قسوة، وهو الاتجار بالبشر سواء كان تحت ستار الزواج[77]، أو تشغيل في الدعارة[78]، والملاحظ أن معظم الضحايا هنّ من الفتيات الصغيرات في السن، فاعتقاد أوليائهن أن تزويجهن ولو لفترة وجيزة في بعض الحالات، يخفف الأعباء عن كاهلهم، ويتيح فرصة قبض مهر الفتاة وإن لم يكن مجزياً، إلا أنه يخفف اليسير من الأعباء، وفي حالات كثيرة يكون «العريس» يتجاوز والد الفتاة سناً، وتتعرض النساء للضرب والتهديد، إضافة إلى العنف الجنسي من قبل الأزواج أو المستغلين.

ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمات الحقوقية والإنسانية، في هذه المخيمات، إلا أن حوادث العنف لم تغب عنها، ونقص الخدمات الطبية لا يزال حاضراً، عدا حرمان الآلاف من الأطفال والطفلات حق التعليم، الأمر الذي لا يخفف شيئاً من معاناة النساء ومأساتهن في هذا الواقع المرير.

العلاقة العكسية بين مستوى المشاركة ومستوى العنف:

التراجع الملحوظ لمشاركة المرأة في الطور المسلح من طوري الحراك، وتغيُّر أشكال مشاركتها، يشيران إلى تناسب عكسي بين مشاركة المرأة وبين العنف. ويبدو أن هذا لا يقتصر على الحالة السورية؛ فلطالما نأت النساء بأنفسهن عن المشاركة في أعمال العنف؛ فرفض العنف موقف أنثوي يتعلق باحترام الحياة والحفاظ عليها. إنّ تحوُّل الحراك الشعبي من

77- 12 ألف سورية تزوجن من مصريين:
www.youtube.com/watch%3Fv%3DnGI5HQT6E7Y

78- حول شبكات دعارة:
alkhabarpress.com/%25D9%2585%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%2...

مسار السلمية نحو التسليح والعسكرة، أدّى إلى انحسار ملموس في حضور المرأة وفاعليتها، في المشاركة الميدانية على وجه الخصوص. وابتعدت النساء، انطلاقاً من مواقف واعية أو عفوية، عن العنف المسلح، عدا الحالات النادرة التي حملن فيها السلاح، وانخرطن في الحرب الدائرة التي تعتبر «نكوصاً إلى الهمجية ونكوصاً عن مبادئ الحقوق والأخلاق».

وسواء كانت النساء مؤيدات أو معارضات، فإن موقفهن من العنف، في الغالب، هو الرفض، باعتبار أنّ العنف لا يتناسب وطبيعتهن، فضلاً عما يجرّه من ويلات ومآس، يقع أثرها الأكبر على النساء. ومن السهل ملاحظة التفاوت بين أعداد النساء المؤيدات اللواتي كنّ يشاركن في مسيرات التأييد، التي انحسرت انحساراً ملحوظاً، وبين أعدادهن بعد تصاعد أعمال العنف، إذ باتت مشاركة النساء المؤيدات تقتصر على نشاطات مدنية، مثل التطوع في لجان الإغاثة. وحتى النساء اللواتي انضممن إلى «جيش الدفاع الوطني»، تقتصر مهامهن، في الغالب، على الوقوف على حواجز التفتيش، أو على تقديم الخدمات الإسعافية للمصابين. أما على الجانب الآخر «المعارض»، فإنّ من الصعب مقارنة أعداد النساء اللواتي كنّ مشاركات في المظاهرات السلمية، والناشطات في الحركة الاحتجاجية من خلال طرق إبداعية أخرى[79]، مع أعدادهن بعد عسكرة الشارع، وانتشار العنف. تشير نوال يازجي، رئيسة رابطة النساء السوريات، إلى هذه النقطة بالقول: «أعتقد أنه جرت مبالغة في دور النساء المباشر في المظاهرات السلمية في البداية، وحين خفت هذه المظاهرات، صرنا نتحدث عن تراجع دور النساء، السبب في ذلك انتشار العنف، والنساء ضد

79- تتحدث صباح حلاق في مقالتها «الانتفاضة السورية وصور من إبداعات نسائها» عن الحس الفني والإبداعي المتحرر للنساء والذي برز في أشكال متعددة سياسية وفكرية وثقافية، وعن ابتكار بعض النسوة طرقاً أبدعن فيها ومنها: الاعتصامات المنزلية وخياطة الأعلام والأقنعة وتأمين الغذاء ورشّ الماء والبصل والكولا للمتظاهرين. للمزيد انظر: *الأشكال الإبداعية في الثورة السورية* على موقع www.ourfrog.net.

العنف بشكل عام، ومن الصعب أن يشاركن فيه، فالعالم يعتمد عليهن في بناء السلم الأهلي، وهذا لا علاقة له بأي فهم تقليدي للنساء ودورهن في حياة الشعوب»[80].

ويبدو أن النساء مهددات بمزيد من العنف المباشر والرمزي، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها جماعات متشددة، مثل «جبهة النصرة»، وغيرها، إذ تسارع هذه الجماعات إلى إنشاء هيئات شرعية مختلفة، غايتها تطبيق ما تسميه «الشريعة الإسلامية»[81]، الأمر الذي ينعكس في الدرجة الأولى على النساء في تلك المناطق، فيبدأن رحلة المعاناة مع التشدد الديني، الذي يجعلهن الخطوة الأولى في «تطبيق الشريعة»، إذ يفتى بما يفيد حبسهن وإبعادهن عن الحياة العامة، ومنعهن من الاختلاط بالرجال، وعلى حد تعبير ناريمان عامر في دراستها المشار إليها: «المرأة هي الحقل الذي تتجه إليه أغلب الفتاوى، وجسد المرأة هو القبلة التي لا يستطيع أي تنظيم ديني متطرف تجاوزه قبل «الحجز» عليه». لذلك يمكن أن نفترض الآتي:

ـ تحوُّل الحراك الشعبي إلى نزاع مسلح بين جهات مختلفة، منها جهات متطرفة مذهبياً، وزيادة وتائر العنف، حدَّ من مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وزاد من معاناتها.

ـ الممارسات الفظة التي تقوم بها الجهات المتطرفة مذهبياً تحرم النساء السوريات من حقوقهن المكتسبة، وتعيدهن إلى وضعية الحريم.

ـ إن دور المرأة أساسي في صنع السلام، فالمرأة على حد تعبير لانا

80- تمت مقابلة نوال يازجي عن طريق المراسلة بتاريخ 2013/6/17.

81- رابط الهيئة الشرعية لدعم الثورة السورية:

https://www.facebook.com/S.B.Syrian

موقع لأخبار سورية فيه عدة أخبار عن الهيئات الشرعية:

http://syrianewsdesk.com/ar/tags/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9

عمر: «هي طاقة الحب التي ستكون مركزية في القرار السياسي ويُعوّل عليها كثيراً في ترسيخ الاستقرار، والنهوض بالرؤى السياسية لخير البلد، ولقضيتها عموماً»[82].

ثمة علاقة عكسية بين انفلات العنف من أي وازع وطني وأخلاقي وبين مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. فكلما اشتد العنف واتسعت دوائره، تقلصت مشاركة النساء.

82- لانا عمر، مصدر سبق ذكره.

دور المنظمات النسائية في تعزيز مشاركة المرأة وتخفيف معاناتها

يساعد رصد عمل المنظمات النسائية السورية، في إضاءة جوانب من واقع المرأة والتناقضات التي تعاني منها في سورية.

تنقسم المنظمات النسائية في سورية، إلى نوعين: منظمات حكومية أبرزها الاتحاد العام النسائي[83] والهيئة السورية لشؤون الأسرة[84]، وأخرى غير حكومية كرابطة النساء السوريات[85]، والجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة[86]، وجمعية مورد[87]، إضافة إلى مواقع إلكترونية متخصصة في قضايا المرأة وتنشط في المجالات المتعلّقة بها، مثل موقع ثرى[88]، ومرصد نساء

83- يعرّف بأنه «منظمة شعبية لنساء الجمهورية العربية السورية، يتمتع بالشخصية الاعتبارية ممثلاً برئيسة المكتب التنفيذي أو نائبتها. تأسس بالمرسوم التشريعي رقم 121 تاريخ 8/26/ 1967، أقرّ نظامه الداخلي بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 694 تاريخ 1986/9/16. http://www.gwu.gov.sy.

84- هيئة حكومية تم تأسيسها بالقانون رقم 42 لعام 2003، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ترتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة.
http://www.scfa.gov.sy/portal/home.php?lang=1

85- تأسست رابطة النساء السوريات عام 1948 باسم رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة ورخّص لها بالعمل رسمياً بموجب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية برقم 5424 تاريخ 1957/5/11.

86- تأسست الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة في عام 2004.
https://www.facebook.com/AljmytAlwtnytLttwyrDwrAlmrat

87- مورد منظمة سورية لا ربحية غير حكومية أنشئت عام 2003.

88- أول مجلة إلكترونية مختصة بحقوق المرأة والقوانين المحلية والدولية في سورية أطلقت بتاريخ 2003/11/13. http://www.thara-sy.com

سورية[89]، وبعض المنظمات الكوردية الخاصة بالمرأة، كالاتحاد النسائي الكوردي[90]، واتحاد ستار غربي كردستان[91].

تعلن هذه المنظمات جميعاً عن أهداف كبيرة وغايات نبيلة تصبّ في خدمة مصالح المرأة، ويلحظ المقارن بين وثائق هذه الجمعيات وأنظمتها الداخلية أن هناك تشابهاً وتقاطعاً كبيرين فيما بينها. هدفها الرئيس هو تمكين المرأة، ورفع مستواها المعرفي والثقافي، ودعمها لتحقيق فاعليتها المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والسياسية. وتسعى المنظمات النسائية، على اختلافها، إلى تحقيق تلك الأهداف، من خلال خطط وبرامج وفعاليات ونشاطات تديرها وتتوجه بها إلى المرأة السورية، من خلال الندوات واللقاءات والحوارات وورش العمل والمؤتمرات والحملات وغيرها.

إنّ تقييم أداء تلك المنظمات وعملها للوصول إلى أهدافها الكبرى، يتطلّب متابعة ما حققته على أرض الواقع. وبالنظر إلى ما استعرضناه في البحث من واقع المرأة السورية ومستوى مشاركتها السياسية، نكاد لا نجد أثراً لهذه المنظمات، وإن وجد في بعض المواقع فأثره طفيف جداً ويكاد لا يذكر. والأسباب تختلف بين كون هذه المنظمة أو تلك حكومية، أو غير حكومية. ويمكن النظر إلى دور هذه المنظمات قبل بدء الحراك وبعده.

قبل الحراك:

نهجت المنظمات الحكومية، في بنيتها وأولويات عملها، منهجاً يتطابق والسياسات الحكومية العامة، ومنها ما يتعلق بوضع المرأة. فالتزمت الحدود التي رُسمت لدورها وفق تلك السياسات ولم تتعدّها. وهذا ما سبّب عدم القيام بأي نشاطات نسوية حقيقية تسهم في تغيير واقع المرأة

89- منظمة غير حكومية، غير مرخصة، وغير ربحية، خاص بقضايا النساء والأطفال والمعاقين انطلق بتاريخ 2005/1/5. http://www.nesasy.org

90- https://www.facebook.com/pages/الاتحاد-النسائي-الكردي-في-سوريا

91- http://www.yekitiya-star.com/

وتعزز من مشاركتها السياسية (الضعيفة أصلاً)، فالاتحاد النسائي الذي أعلن أن من أهدافه: «تنظيم طاقات المرأة وتنسيق جهودها ضمن إطار العمل الجماعي المنظم من أجل إزالة العوائق الاجتماعية والقانونية والثقافية التي تحول دون تطورها وتمنع مشاركتها الفعالة والكاملة في بناء المجتمع، وتعميق الوعي الوطني والقومي عند المرأة في القطر ورفع مستواها الثقافي والسياسي وتنمية خبراتها لتمكينها من المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التقدم والتنمية، وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بتوفير الطمأنينة لدى المرأة فيما يتعلق بدورها كربة منزل وكعضو عامل منتج في المجتمع والعمل على إزالة القيود التي تعرقل تطورها»[92].

في مستوى الخطاب النظري الذي يتبنّاه الاتحاد ويعمل في ضوئه، يمكن ملاحظة التعاطي مع قضية المرأة بوصفها جزءاً من القضية الكبرى: «بناء المجتمع»، أي إنّ الغاية من «إزالة العوائق» ليست الارتقاء بالمرأة لذاتها، وتعزيز قدراتها بوصفها كائناً إنسانياً مستقلاً، وإنما يأتي العمل على تطوير المرأة في إطار تهيئتها لخدمة «القضية الكبرى».

أما على مستوى التطبيق العملي، فإنّ الاتحاد لم يعمل، بشكل جدّي، على إزالة العوائق، وفق ما أشار في أهدافه المعلنة، بل نجده عززها في كثير من المواقع، بتكريسه الصورة النمطية للمرأة «الأم وربّة المنزل»، ولم يكن له أي دور في رفع وعي المرأة بحقوقها أو بمناهضة التمييز ضدها، بدليل عدم اتخاذه أي خطوة تذكر لإحقاق أحد حقوق المرأة السورية، كمنح الجنسية لأطفالها، أو مناهضة التمييز ضدها في القوانين كقانون الأحوال الشخصية، أو قانون العقوبات، من ذلك، مثلاً، أن تبرّر رئيسة الاتحاد جرائم الشرف بأن هدف مرتكبيها هو «حماية طهارة المرأة العربية»[93].

92- عن موقع الاتحاد العام النسائي http://www.gwu.gov.sy.

93- كمال ديب، *تاريخ سوريا المعاصر*، دار النهار، ط1، 2011 ، ص337.

كان الأجدر بالاتحاد، والقائمين عليه، العمل على رفع وعي المرأة بذاتها، قبل تعميق وعيها «الوطني والقومي». غير أنّ ترتيب الأولوية على هذا النحو ليس مستغرباً، نظراً لكون الاتحاد منظمة تابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان موصوفاً في الدستور السابق أنه قائد للدولة والمجتمع. فالاتحاد ملتزم بسياسة الحزب، وإن كانت تتبنى في أغلب المجالات تمييزاً صريحاً ضد المرأة، تجلّى في مختلف تشريعات «دولة البعث»، وفي الممارسات القانونية، وليس متاحاً أن يتّخذ الاتحاد العام النسائي موقفاً مغايراً لموقف الحزب.

أما على صعيد «الإنجازات» فإنّ كل ما يسجل للاتحاد العام النسائي هو إقامة بعض رياض الأطفال يتشاركها مع وزارة التربية، ودورات الخياطة، ودورات محو الأمية، أو ورشات التمريض والإسعافات الأولية وغيرها، مما يكرّس المرأة بوصفها ربة منزل وعاملة مجتزأة الحقوق في الدولة.

في ظل الرعاية الرسمية والدعم الحكومي له، كان من الممكن للاتحاد أن يقوم بدور أكبر وأكثر إيجابية. ينطبق الأمر في نقاط كثيرة على الهيئة السورية لشؤون الأسرة، غير أنّ الأخيرة وسعت نشاطاتها مقارنة بالاتحاد، ويمكن اعتبارها ـ إلى حدّ ما ـ أكثر تطوراً منه في منهجها، وأوسع انتشاراً، من خلال الإعلانات المختلفة عن نشاطاتها المتنوعة. فقد أقامت الكثير من الفعاليات الموجهة للأسرة والمرأة، إذ كانت مهمتها الأساسية «اقتراح تعديل التشريعات المتعلقة بشؤون الأسرة». ويسجل للهيئة محاولاتها الدائمة لتطوير آليات عملها ومشاركتها في إعداد تقارير الظل والتقارير الحكومية المقدّمة للجان الدولية، كلجنة حقوق الطفل، ولجنة مناهضة التمييز ضد المرأة (السيداو)، وقد أعدّت، بالتعاون والتشبيك مع بقية المنظمات والشخصيات الفاعلة، مجموعة من المسودات الخاصة بالأسرة، كمسودة مشروع قانون الأسرة، ومسودة حماية المرأة من العنف، وقانون خاص بحقوق الطفل، إلا أنها عانت والمتعاونين معها من الإحباط بعد عدم إقرار أي من هذه المسودات من قبل الحكومة.

أما المنظمات غير الحكومية فقد غرد بعضها خارج السرب الذي حاولت الحكومة تأطير المنظمات فيه، وكثير منها دفع ثمناً لذلك. أبرز هذه المنظمات «رابطة النساء السوريات» وهي المنظمة النسائية التابعة للحزب الشيوعي. بعد انقسام الحزب عام 1986. حافظ الجناح الأول منه (خالد بكداش) على نهجه في إطار العمل الشيوعي الكلاسيكي، ورغم تولّي السيدة وصال فرحة منصب الأمين العام للحزب بعد وفاة زوجها، إلا أن حزبها لم يتبنّ القضية النسوية، وبقي الهدف من تمكين المرأة هو تعزيز النضال الشيوعي. ولم يختلف الجناح الثاني للحزب (يوسف فيصل)، عن سابقه بادئ الأمر، لكنه عمل لاحقاً على إحياء حركة نسوية مستقلّة من خلال «رابطة النساء السوريات». ذكر جاد الكريم الجباعي في دراسته المشار إليها «مشاركة المرأة السورية في الحياة السياسية» أن السيدة نوال اليازجي كتبت: «كانت رابطة النساء السوريات في كل ميادين عملها ونشاطها تنطلق من الفكرة اللينينية القائلة بأن تحرر المرأة مرتبط بتقدّم المجتمع، ولذلك يتوجب عليها النضال من أجل بناء وترسيخ المجتمع الاشتراكي وقيمه، وبذلك فقط يمكن أن تحصل المرأة على كامل حقوقها، وهكذا وخوفاً من اتهامها بالأنثوية تجنبت الرابطة الخوض في خصوصيات المسألة النسوية وحرصت على أن تتضمن برامجها المطلبية كل قضايا المجتمع والوطن»[94].

عانت الرابطة من محاولات عدة لإقصائها عن الساحة النسوية، فلم تستطع الحصول على الترخيص الذي تفرضه الحكومة[95]، ولكنها عملت، رغم الصعوبات وفي حدود إمكانياتها، على تحقيق أهدافها في نشر الوعي بقضايا المرأة وفقاً لمبدأ المساواة، وقد اتخذت من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة منطلقاً لها للمطالبة بحقوق المرأة السورية ومناهضة جميع

94- جاد الكريم الجباعي، *مشاركة المرأة في الحياة السياسة في سورية*. مصدر سبق ذكره.

95- تقول السيدة نوال في لقاء معها على موقع ثرى: «كنا نتمنى من الوزارة أن توافق على الترخيص الذي قدمناه منذ سنتين والذي حصل على موافقة الأمن السياسي ومع ذلك لم يصدر حتى الآن»!

أشكال التمييز ضدها، ورفض كل أشكال العنف الممارس عليها، سواء في الأسرة والمجتمع أو في القوانين والتشريعات والسياسات العامة، وقد شاركت إلى جانب مجموعة من الجمعيات في كتابة تقارير الظل المقدمة إلى لجنة السيداو ولجنة حقوق الطفل. وجاءت مطالبها وأهدافها أكثر شجاعة مقارنة بغيرها، وخاصة المنظمات الحكومية.

ورغم كل الجهود إلا أن دور الرابطة وانتشارها بقي محدوداً على أرض الواقع بين النساء السوريات، وظلَّ مقتصراً على النخبة من المهتمات. تربط السيدة نوال يازجي، رئيسة الرابطة، هذا الأمر بضعف المجتمع المدني ومؤسساته. تقول: «إنّ مشكلة ضعف دور النساء عامة يرتبط بمشكلة ضعف مؤسسات المجتمع المدني بسبب آليات الضغط التي مارستها الدولة ضده، مما أضعف الجميع».

إن العمل على تحرير المرأة واتخاذ خطوات إجرائية لتحقيقها موضوع يثير مخاوف الكثيرين من أصحاب القرار، ومن القادرين على التأثير عليهم، ويأتي في مقدّمتهم رجال الدين. فتحرير المرأة يعني إلغاء القوانين التمييزية ضدها، أي رفع وصاية الدين عن قوانين الدولة وتشريعاتها، وهو ما يحاربونه بكل الوسائل. لعلّ خير دليل على ذلك حلّ جمعية المبادرة الاجتماعية دون توضيح سبب حقيقي لذلك في قرار حلها سوى: «خدمة الصالح العام»، في حين أن قرار حلّ الجمعية جاء نتيجة الضغوط التي مارسها رجال الدين على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بعد أن قامت الجمعية بخطوات ميدانية لتوعية النساء بحقوقهن المنقوصة بسبب قانون الأحوال الشخصية وطرح إمكانية تعديله، وشن حملات ضد جرائم الشرف والقوانين التي تبررها، الأمر الذي اعتبره رجال الدين «تهديداً للدين الإسلامي» و«للشام الشريف»، فبدؤوا بشن حملة منظمة دامت أسابيع عديدة، أدّت في النهاية إلى سحب ترخيص الجمعية[96].

96- وائل السواح، نظرة على المنظمات والجمعيات النسائية في سورية، موقع الأوان.
http://www.alawan.org

أما الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، وجمعية مورد، فعلى الرغم من مشاركتهما في ندوات ونشاطات حول قضايا محورية كجرائم الشرف، إلا أن أدوارهما الرئيسة اقتصرت على تقديم خدمات كمراكز الإيواء للمعنّفات، ودعم المشاريع الصغيرة الخاصة بالنساء، لذلك كانت الفئات المستهدفة من النساء صغيرة ومحدودة العدد.

وقد شارك موقع ثرى ومرصد نساء سورية، مع منظمات عدّة أخرى، في الكثير من الفعاليات والنشاطات التي تسهم في رفع وعي المرأة بحقوقها، وتعمل على تغيير الصورة النمطية السائدة في المجتمع، بنشر ثقافة تنويرية تقدّمية.

أما المنظمات النسائية الكوردية، كالاتحاد النسائي الكوردي واتحاد ستار غربي كردستان وغيرهما فقد تبنّت خطاب تحرير المرأة وخطاب المساواة، وأبرزت بوجه خاص معاناة المرأة الكردية. ولكن هذه المنظمات بقيت مهمشة كحال المرأة الكردية في سورية.

يُلاحظ أن أبرز التنظيمات النسوية قبل الحراك اقتصرت على منظمات رديفة للأحزاب السياسية التي أنشأتها (حركة نسوية تصميم رجالي)، كالاتحاد النسائي، ورابطة النساء السوريات.

وعلى اختلاف نشاطات المنظمات الآنفة الذكر وتنوّعها، إلا أن الدور الأبرز الذي لعبته هذه المنظمات كان على الصعيد المجتمعي والمطالبات الحقوقية والقانونية بالمساواة، لكنها كانت غائبة غالباً عند الانتخابات البرلمانية أو انتخابات المجالس المحلية وغيرها. فلم نشهد دعم هذه الجمعيات لمرشّحين أو مرشّحات على قاعدة برنامج انتخابي نسوي مثلاً، لذا فقد ركّزت جهدها على المطالبات الحقوقية، دون محاولة الوصول بالنساء الفاعلات إلى مواقع القرار. والنتيجة أنه يمكن القول: لم يكن للمنظمات النسائية دور حقيقي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة قبل الحراك.

بعد الحراك:

نتيجة للوضع الراهن المتأزم، وانتشار أعداد كبيرة من النساء المتضررات من العنف المنتشر، عملت الهيئات والمنظمات النسائية السابقة، حكومية أو غير حكومية، على المساهمة في التخفيف من معاناة المرأة، وإن بقيت المنظمات الحكومية بعيدة عن المجال السياسي، كما كان حالها قبل الحراك، إلا أنها اهتمت بالأعمال الإغاثية، أما المنظمات غير الحكومية فقد بدأت بنشاطات أكثر فعالية في المجال السياسي، لوجود البيئة الخصبة المساعدة لها في إعلان أهدافها والعمل على تحقيقها بشكل أكثر اتساعاً.

تحدّثت السيدة صباح حلاق في لقاء الباحثة معها عن نشاطات الرابطة: «عملت رابطة النساء السوريات في عام 2011 على آليات بناء الدستور في سورية، بدعم من المبادرة النسوية الأوروبية، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي حول ضرورة إدماج حقوق النساء في الدستور، مستقبلاً، وتطوير الخطاب حول الديمقراطية من منظور حقوق النساء، ودعم الناشطات السوريات في عملهن وتطوير مشاركتهن في عملية بناء شاملة للدستور في سورية، بما يؤدي إلى احترام وتعزيز حقوق النساء الإنسانية والمساواة بين الجنسين في سياق إطار ديمقراطي عام»[97].

يسجل للمنظمات غير الحكومية تحالفها فيما بينها ومع منظمات وتجمعات نسائية جديدة بعضها قدّمت نفسها كجمعيات أهلية أو منظمات، منها ما أعلنت تأييدها للمشروع الإصلاحي الذي أعلن عنه النظام، ومنها ما أعلن بدبلوماسية وقوفه إلى جانب الحراك الشعبي والمطالب المحقة، فنشطت في الداخل بهدف تشكيل حركة نسائية تحمل هوية واضحة المعالم والأهداف.

من أبرز ما تم تشكيله من تحالفات تجمّع «سوريات من أجل

97- أجريت المقابلة مع السيدة صباح عن طريق البريد الإلكتروني بتاريخ 2013/6/12.

الديمقراطية»[98]، تقول السيدة نوال رئيسة رابطة النساء السوريات، المنظمة العضوة في التجمّع: «لقد عبّرت النساء الديمقراطيات السوريات عن رؤيتهن لعملية التحوّل الديمقراطي منذ الأسابيع الأولى لانطلاق حركة الاحتجاجات، ونادين بالتحول الديمقراطي السلمي، وطالبن بإجراء حوار وطني شامل بمشاركة واسعة لجميع القوى الوطنية ذات المصلحة في إرساء القواعد الراسخة لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، وبتمثيل بارز للنساء، لوضع الأولويات الوطنية التي سيجري العمل على تحقيقها، كما طالبن بإدراج قضية إلغاء التمييز القائم على الجنس ضد النساء، بجميع أشكاله، ضمن الأولويات الوطنية، باعتبارها قضية وطنية ملحة»[99].

ونذكر أيضاً ملتقى «سوريات يصنعن السلام»[100] الذي هدف إلى ضمان تمكين المرأة السورية، للقيام بدورٍ فعّالٍ في تحقيق السلام وبناء الديمقراطية، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، والعمل على إحلال رؤيةٍ موحّدةٍ للسلام، ومن أبرز ما طرحه الملتقى على صفحته على «الفيس بوك» هو اقتراح آليات للضغط من أجل التأثير في الدستور الجديد لرفع سقف مكتسبات المرأة السورية من ناحية المساواة القانونية، والتمثيل السياسيّ[101]. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الفاعلة في الملتقى عملت كبقية المنظمات داخل سورية على مجالات الإغاثة وتقديم الخدمات والدعم للأسر والنساء المحتاجات.

أما خارج سورية فقد نشطت منظمات وتجمّعات سورية تحت شعارات المعارضة ودعم الحراك، مثل شبكة المرأة السورية شمس[102]، التي جاء

98- تشكل التجمع عام 2011 وهو مكوّن من خمس منظمات نسوية.

99- لقاء السيدة نوال، سبق ذكره.

100- عقد مؤتمر الملتقى في القاهرة في الفترة الممتدة بين 30 تشرين الأول لغاية 1 تشرين الثاني عام 2012.

http://www.youtube.com/watch?v=gZ5K5-dEaJI

101- https://www.facebook.com/events/507017142682386/، مجموعة مغلقة.

102- www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12597&article..

في وثائقها التأسيسية أنها: «شبكة منظمات غير حكومية وأفراد سوريين تعمل على المساواة بين الجنسين والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم الأهلي، ومشاركة المرأة في صنع القرار في الفترة الانتقالية، وتشكيل قوة فاعلة في عملية التحوّل الديمقراطي نحو سورية حرّة موحدة ذات سيادة، دولة المواطنة المتساوية، والقضاء على كل أشكال التمييز وخاصة ضد المرأة، والتشبيك مع المنظمات والمجموعات بهدف تمكين المرأة على كافة الصعد».

إضافة إلى ما سبق، سُجّل ظهور العشرات من التجمعات النسائية بعد الحراك، منها (منظمة المرأة السورية)[103] التي ساهمت مع العديد من تجمعات مدنية أخرى في تحقيق نوع جديد من العمل المؤسساتي. ومن اللافت ظهور تجمعات نسائية تسمت بأسماء جديدة تحمل دلالات نسوية متميزة مثل (نساء من أجل الحياة)[104] وهو تجمع مدني لنساء يعملن في الحقل الإنساني هدفه إعادة تأهيل المرأة عن طريق العمل الإغاثي لتفعيل دور المرأة وحماية مكتسباتها، و(سوريات بلا حدود)[105] التي تحشد للدعم الإغاثي في مخيمات اللاجئين السوريين[106].

تجب الإشارة إلى ما بات يعرف في سورية بظاهرة القبيسيات المؤيدات للنظام اللاتي نشطن في الدعوة الدينية ويعرف عنهن تشددهن الديني وتميّزهن بارتداء النقاب، وعلى النقيض من هذه الظاهرة برزت مجموعة من النساء والرجال المتأثرين بداعية اللاعنف الشيخ جودت سعيد، وقد وقفت هذه المجموعة إلى صف الحراك، وشاركت في التظاهر، وكان من أبرزها مظاهرة نسائية بقيادة حنان اللحام.

103- https://www.facebook.com/pages/-the-Syrian-Womens-Organizaton/461397463882254

104- https://www.facebook.com/Women4LifePs

105- https://www.facebook.com/pages/F-Souriyat-Without-Borders/231215677002927

106- للاطلاع على المزيد من التجمعات انظر (التجمعات النسائية في الثورة):
https://www.facebook.com/MsawatEquality/posts/186133848211113

تقول نوال يازجي: «يجب أن لا نغفل نشاط المجموعات والشخصيات النسوية، من أجل حصاد مقبول للنساء في المستقبل لجهة الحقوق المتساوية، ونجد الآن على الساحة السورية مجموعات كبيرة تحاول أن تنظم نفسها وجهودها في هذا السبيل، وهذا مؤشر طيب ودور لا يستهان به للتأثير في مستقبل سورية، وتواكب الحركة النسائية في سورية التطورات الجارية على الساحة السياسية والاجتماعية وتعمل على تعزيز تحالفاتها مع قوى الديمقراطية والتنوير، من النساء والرجال، كما تعمل على توسيع علاقاتها بأوساط مختلفة من النساء تحت شعار «لنساهم معاً في رسم المستقبل الديمقراطي لسورية حرة وموحدة»[107].

في ضوء ما تقدّم يمكن أن نسجل الملاحظات الآتية:

1. لوحظ خلط بين مشاركة المرأة وفاعليتها في الأحزاب والتنظيمات السياسية، وبين وجودها وفاعليتها في منظمات نسوية، أقرب ما تكون إلى فضاءات نسوية خاصة، ما حال دون إسهام هذه المنظمات والناشطات في تشكيل حركة نسوية لا تقتصر على المطالب النسوية الخاصة، ولا تنحصر في الشعارات الرائجة، ما يدعو إلى التفكير في حركة نسوية واسعة تشارك فيها النساء والرجال، وتدرج قضية المرأة في مشروع التحوّل أو التغيير الديمقراطي المنشود.

2. معظم المنظمات النسائية الجديدة خارج سورية تنشط بعيداً عن مخيمات اللجوء، بعيداً عن واقع النساء فيها واحتياجاتهن ومعاناتهن، مما يعكس اختلاط العمل المدني بالعمل السياسي والمطالب الحقوقية، ومرد ذلك إلى اختلاط مجالات الحياة الاجتماعية في سورية وسيطرة ما يعتقد أنه مجال سياسي على سائر المجالات الأخرى، ما جعل الناشطات والناشطين في العمل المدني يتطلعون إلى أهداف سياسية كبرى ومثالية غير قابلة للتحقق.

107- مقابلة الباحثة مع السيدة نوال، مصدر سابق.

3. اقتصرت أعمال المنظمات الحكومية وغير الحكومية على تقديم معونات مادية تكاد لا تكفي الحاجات الضرورية للنساء المتضررات، وقلما تعبأ هذه المنظمات بالدعم النفسي الضروري للنساء والأطفال نتيجة نقص الخبرة ونقص الكوادر فضلاً عن نقص الإمكانات.

ـ أثر المشاركة المحتمل في تحسين الوضع القانوني للمرأة، ومواءمة القوانين الوطنية مع شرعة حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، ورفع التحفظات عنها:

يمكن القول، إن لمشاركة المرأة الواعية بذاتها والحاملة لقضيتها النسوية في الحياة السياسية، من خلال وجودها في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أثراً بالغ الأهمية في تحسين الوضع القانوني للنساء. هذه الأحزاب والمنظمات، انتشرت انتشاراً واسعاً بعد الحراك، وتحالف كثير منها في تجمّعات واسعة يُفترض أن تعمل على تشكيل قوة ضغط على جميع الأطراف، وعلى الرأي العام، لتحقيق مطالبها، ولا سيما تحسين الوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة.

وإذ أشرنا إلى أن استقلال المرأة اقتصادياً ومشاركتها في الإنفاق على الأسرة قد أحدث تغيّراً ما في مواقع السلطة، وإذ رأينا أن الحراك الشعبي السلمي هزَّ أركان السلطة الشمولية، بصفتها التعبير السياسي عن النظام البطركي، وأن مناخ الحرية (الملتبس بالفوضى) قد أفسح في المجال لظهور تنظيمات مدنية مستقلة، فإن من شأن هذا كله، ومن شأن التنظيمات المدنية المستقلة خاصة أن يؤسس وتؤسس لإمكانية التمرد على السلطة البطريركية ومواجهتها في المستقبل، الأمر الذي سينعكس على توجّهات الحكومة ـ أياً تكن هويّتها السياسية ـ في الجوانب المتعلّقة بقضايا النساء، لأنها في حال لم تستجب لضغوط منظمات المجتمع المدني المعنيّة، ستُقابل بالمقاومة والرفض من قبل هذه المنظمات، باعتبارها هيئات فاعلة في المجتمع ومؤثرة في النساء المتضامنات معها، لوعيهن

بأهدافها التي تخدم مصالحهن وتنعكس على حياتهن. وإنّ إلغاء التمييز ضدّ المرأة في القوانين والتشريعات السورية[108]، والعمل على مواءمتها مع شرعة حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة ورفع التحفظات عنها[109]، أمور سيقف في وجهها كثير من الرجال ومن أصحاب القرار في المجتمع ، وستحاربها المرجعيات الدينية المتشددة، بل إنّ نساء متماهيات مع التسلط الموجّه ضدهن ترفضنه أيضاً، ولكنها من الروائز المهمة لمدى تطور المجتمع، وستنعكس على جميع أفراده نساءً ورجالاً، وقد باتت أكثر قابلية للتحقق.

108- أبرز القوانين التمييزية ضد المرأة موجودة كما مر معنا في قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، انظر الهوامش (6، 7، 13، 14)، إضافة إلى بعض مواد قوانين العمل والعلاقات الزراعية والتأمينات الاجتماعية، التي تمسّ مصالح النساء بشكل مباشر، وتؤثّر فيها سلباً.

109- وقّعت سورية على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، وفي مقدّمتها اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، التي صادقت عليها مع التحفّظ على أهم موادها وهي المادة الثانية التي تمثل روح الاتفاقية، لأنها تنص على المساواة التامة وإلغاء تمييز المرأة في الدستور والقوانين كافة وفي السياسات العامة، كما تحفّظت على الفقرة الثانية من المادة التاسعة المتعلقة بحق المرأة في منح جنسيتها لأفراد أسرتها، وعلى الفقرات /ج، د، ز، و/ من البند الأول من المادة السادسة عشرة المتعلقة بالمساواة بين الزوج والزوجة في الحقوق والواجبات أثناء الزواج، وتحفّظت أيضاً على البند الثاني من المادة السادسة عشرة المتعلقة بأثر خطوبة الطفل. وبالرغم من توقيع سورية ومصادقتها على العديد من الاتفاقيات التي تنعكس على وضع المرأة في الدولة كالعهدين الدوليين الخاصّين بالحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وغيرهما، لكن قوانينها فيما يتعلق بالمساواة القانونية بين المرأة والرجل بقيت بعيدة عن هذه الاتفاقيات إلى حد كبير.

النتائج والخلاصات

مما سبق مناقشته على مدار البحث، يمكن التحقق من الفرضيات التي قمنا بطرحها، وهي:

1. انخراط المرأة السورية في الحراك يشكّل نقطة تحوّل لممارسة حقوقها واستكمالها:

تبيّن من خلال البحث أن مشاركة المرأة تحوّلت، في خضم الحراك الشعبي، من مشاركة صورية أو «مشاركة في العطالة»، إلى مشاركة عملية جسورة، عفوية كانت هذه المشاركة أم منظمة. وأن هذه المشاركة غدت بالفعل نقطة تحوّل، يجب التمسك بها والانطلاق منها، لتحظى المرأة بحقوقها وحريتها واستقلالها. وبالتالي فإن وجودها في مواقع القرار، وإثبات هذا الوجود النسوي والدفاع عنه، يشكّل نقطة محورية في الدفاع عن مكتسبات النساء قبل الحراك، والنضال من أجل الحفاظ عليها واستكمال بقية الحقوق غير المنجزة.

فقد أخذت بعض نماذج استقلال النساء طابعاً ثورياً على ذواتهن، وعلى مجتمعهن، وقيمه، فخضن تجاربهن الخاصة، التي تجاوزن فيها تابوهات كانت مقدسة لم يجرؤن سابقاً على تخطيها، وكان انخراطهن في الحراك الحاصل، نقطة تحوّل في طريق وعيهن بحقوقهن، وتحقيقهن لذواتهن. وكون المستقبل هو ممكنات الحاضر، يجعل من المنطقي الرهان

على إمكانية قيام هذه الشريحة من النساء بفتح الباب أمام مرحلة جديدة ترتقي بواقع المرأة فعلاً لا قولاً.

2. **يسهم الانزياح المطَّرد للمفاهيم، وتراخي المعايير، في افتتاح مشروع استقلال المرأة وتحققها الذاتي وتحسين مكانتها الاجتماعية ووظيفتها التربوية وتغيير صورتها النمطية.**

يمكن اعتبار الحراك الشعبي الذي شهدته سورية منذ أذار 2011 نقطة تحوّل مهمة في ترسيخ هذا الانزياح الضروري، وتعرية المعايير التقليدية تدريجياً والاستمرار في خلخلتها، إذ إنّ العديد من المفاهيم مما كان مُختلفاً عليها، باتت تحظى بما يشبه الإجماع، منها فكرة استقلالية المرأة وفاعليّتها، أو تعليمها وعملها، ولم يعد ثمّة مجال لمناقشة أحقّيتها كما في السابق. كما أنّ القيم والمعايير التي كانت مطبقة على المرأة ومتحكمة فيها، ومانعة لاستقلالها، مثل خضوع المرأة للذكور في عائلتها واعتبارها ملكاً تابعاً لهم، بدأت تتغير على نحو ملحوظ، في بعض المواقع، وأصبحت المرأة المستقلة، صاحبة المكانة الاجتماعية، مصدر فخر واعتزاز لهؤلاء الذكور، ما يعني أنّ صورتها النمطية تشهد تراجعاً ملحوظاً، ولم تعد النساء يحملن الصورة ذاتها التي حملتها الأمهات والجدّات.

3. **تحوُّل الحراك إلى نزاع مسلح بين جهات مختلفة، منها جهات متطرفة دينياً، وزيادة أشكال العنف، يحدّ من مشاركة المرأة السياسية، ويزيد من معاناتها، ويؤثر في استحقاقاتها المنجزة، ويمنع استكمال بقية حقوقها.**

إنّ تحولاتٍ أساسية طرأت على أشكال مشاركة المرأة بعدما طغى العنف على المشهد العام، وتراجع الحراك السلمي الذي نشطت فيه، كما مرّ بيانه. وعلى اختلاف مواقفهنّ من الحراك، دفعت النساء الثمن الأغلى، وجاءت معاناتهن ضريبة كبيرة للعنف الحاصل بوجه عام، يُضاف إليه أن

الممارسات التي تقوم بها الجهات المتطرفة دينياً في المناطق التي تسيطر عليها، تحدّ من حق النساء في ممارسة المكتسبات التي حققنها في سورية، عدا الوقوف حاجزاً منيعاً في إنجاز بقية الحقوق.

المرأة رمز للحياة ولاستمراريتها، وخلا بعض الاستثناءات، فإنّ موقفها الرافض للعنف موقف ثابت غير قابل للتفاوض، لذا فإن دور النساء في بناء السلم الأهلي دور أساسي، ويعوّل عليه، بشرط عدم الحجر عليهن من جديد والعودة بهن إلى الخلف حقوقياً وإنسانياً.

كما تبيّن لنا من خلال البحث أن ثمة وقائع بالغة الأهمية يمكن الرهان عليها، والبناء عليها، من أهمها كسر هيبة السلطة البطركية، الذي لا يستكمل إلا بكسر احتكار المعرفة والعلم وكسر احتكار الكلام والكتابة وإطلاق حركة نقد جذرية لجميع الشروط التي جعلت من المرأة تابعة ومهانة. كما أن انبثاق تنظيمات مدنية مستقلة بمبادرات نسائية نابعة من وعي النساء الذاتي بقيم الحرية والاستقلال والمساواة والعدالة... هو مكسب نعتقد أن التراجع عنه سيكون صعباً. فقد تبيّنت أهمية المجتمع المدني وتنظيماته المستقلة، هذه المرة، من خلال قيام هذه التنظيمات بوظائف اجتماعية وثقافية وإنسانية يفترض أنها من وظائف الدولة.

فهرس عام

- أ -

اتحاد ستار 62، 67
اتحاد شبيبة الثورة 23
الاتحاد العام النسائي 15، 23، 61، 63، 64، 67
الاتحاد النسائي الكوردي 62، 67
الاتحاد الوطني لطلبة سورية 23
اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة (السيداو) 64، 66
الأردن 54-56
الأمم المتحدة 48، 50
الإخوان المسلمون 38
إربد 56

- ب -

بدوية، ناهد 29، 30
بكداش، خالد 65
البياضة 56
بيكر، دان 53
بيلاي، نافي 48

- ت -

تجمع «سوريات من أجل الديمقراطية» 68
تجمع «سوريات بلا حدود» 70
التجمع المستقل للتشكيليين السوريين 34
تجمع «نساء من أجل الحياة» 70
تركيا 40، 54
تونس 16، 22

- ث -

ثرى (موقع إلكتروني) 61، 67

- ج -

الجباعي، جاد الكريم 22، 30، 65

جبهة النصرة 19، 59
الجبهة الوطنية التقدمية 27، 28
الجزائر 54
جمعية المبادرة الاجتماعية 66
جمعية مورد 61، 67
الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة 61، 67
جنيف 55
جيش الدفاع الوطني 34، 58

- ح -

حزب البعث العربي الاشتراكي 27، 28، 64
الحزب الشيوعي 65
حزب العمل الشيوعي 29
حلاق، صباح 68
حمص 56

- خ -

الخالدية 56

- د -

درويش، هالة 40
دمشق 19
ديب، كفاح 30، 38، 40

- ر -

رابطة الكتاب السوريين 34
رابطة النساء السوريات 58، 61، 65، 67-69

- ز -

زعيتر، منار 55
زكزك، سوسن 20، 21، 38

- س -

سعيد، جودت 70
سورية 13، 14، 18-20، 22، 23، 26، 30، 32، 34، 38، 42، 48، 51-53، 55، 68-71، 75، 76

- ش -

شبكة المرأة السورية شمس 69
شرابي، هشام 9

- ص -

صندوق الاستجابة الإنسانية في سورية 53

صندوق الأمم المتحدة للسكان 49

- ع -

عامر، ناريمان 18-20، 34، 59
العراق 54

- ف -

فرحة، وصال 65
فيصل، يوسف 65

- ل-

لبنان 54
لجنة حقوق الطفل 64، 66
اللحام، حنان 70

- م -

المبادرة النسوية الأوروبية 68
المجلس الوطني 38
مخيم الزعتري 55، 57
مرصد نساء سورية 61، 67
المركز السوري لبحوث السياسات 52
مصر 16، 54
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 54
ملتقى سوريات يصنعن السلام 69
منظمة الإسكوا 20
منظمة الصحة العالمية 53
منظمة المرأة السورية 70

- ن -

نورتون، دان ماك 55

- هـ -

هيئة التنسيق الوطنية 30، 38
الهيئة السورية لشؤون الأسرة 61، 64

- ي -

يازجي، نوال 58، 65، 66، 69، 71
اليونسيف 52

هل تغيرت، أو تخلخلت، الصورة النمطية للمرأة في الواقع الراهن في سورية؟ هذا هو السؤال المؤسس لهذه الدراسة التي تسعى فيها الباحثة لرصد تحولات المكانة الاجتماعية للمرأة من خلال متابعتها لمدى المشاركة النسوية في الحياة العامة، في سورية.

تركز الباحثة على فترة الأزمة الحالية متسائلة "هل يمكن أن يشكل انخراط المرأة السورية في الأزمة، موالاة أو معارضة، معبراً إلى إنجاز بقية حقوقها.... أم يزيد من معاناتها؟"

بيت المواطن
للنشر و التوزيع